www.kassioun.org

938

الاثنين 4 تشرين الثاني 2019

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الجلسة الأولى للجنة الدستورية [05]

الافتتاحية

ماذا يعني انطلاق اللجنة الدستورية؟

انطلقت أعمال اللجنة الدستورية السورية يوم الأربعاء الماضي 30 تشرين الأول، بعد انقضاء أكثر من عام ونصف على مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي في 30 كانون الثاني 2018.

لأول مرة منذ بداية الأزمة السورية، تجلس الأطراف السورية وجهاً لوجه، وجنباً إلى جنب، في قاعة واحدة. وذلك بعد سنوات عديدة ساد فيها الخطاب الإقصائي القائم على الحسم والإسقاط؛ وبكلام آخر، إنّ هذا الاجتماع يشكل اعترافاً ضمنياً وعملياً من الأطراف كلها، والمتشددة منها بالذات، بأنّ الحوار والحل السياسي على أساس القرار 2254 ومخرجات سوتشي، هو المخرج الوحيد.

ورغم الصعوبات المختلفة المتوقعة، والتي ظهر جزء منها منذ الساعات الأولى، وعبّر عن نفسه بدرجة ما من التوتر والتشنج، إلا أنّ ذلك أمر متوقع وطبيعي بعد كل هذه السنوات، أي إنّ عملية تكسير الجليد قد بدأت فعلاً.

اللجنة الدستورية، وكما قلنا مراراً، هي مفتاح العملية السياسية، وهذا المفتاح قد بات اليوم في أيدي السوريين، وما تبقى هو معرفة كيفية استخدام هذا المفتاح لفتح القفل، أي العملية السياسية، بالتوازي مع العمل ضمن اللجنة الدستورية. هذه العملية في نهاية المطاف، هي بالمضمون: التطبيق الكامل للقرار 2254، وبالجوهر: تهيئة الأرضية المناسبة والأدوات المناسبة التي تسمح للشعب السوري أن يقرر مصيره بنفسه ودون تدخلات خارجية، أي إنها تتضمن أيضاً العودة عن تدويل المسألة السورية باتجاه حلها في الإطار الوطني.

في السياق ذاته، فإنّ من الضرورة بمكان تكثيف العمل باتجاهين واضحين؛ الأول هو تسريع العمل في اللجنة بحيث يؤدي المطلوب ضمن آجال معقولة، بالتوازي مع البدء في المسائل الأخرى ضمن العملية السياسية، والثاني هو الدفع نحو نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق، وعلى أساس ضمانات واضحة وكافية، بحيث تجري عملية صياغة الدستور السوري على الأرض السورية وبتسهيل وتيسير من الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي يعني في جوهره، الانتقال نحو التنفيذ الفعلي للقرار 2254 على الأرض السورية بالذات، ومن خلال إعطاء الزخم اللازم للمسألة الدستورية بوصفها نقطة علام فاصلة في إطلاق الحياة السياسية في البلاد بعد غيابها الطويل.

إنّ مختلف الموانع الشكلية التي وقفت طوال ما يقرب من سنتين في وجه تشكيل اللجنة، لم تكن أكثر من تعبير عن ضعف الإرادة السياسية في الذهاب باتجاه الحل، وتشكيل اللجنة كان إعلاناً أولياً لكسر إرادة المعطلين، ولكن ليس بشكل نهائي بطبيعة الحال؛ فهؤلاء سيحاولون النفاذ من أية ثغرة لتأخير العملية، ولذا فإنّ من الأمور المفيدة أيضاً، في الأجل القريب، تحويل مناقشات اللجنة الدستورية إلى مناقشات علنية يسمعها ويشاهدها الشعب السوري بأكمله، لما لذلك من أهمية كبرى في فرض الرقابة الشعبية الواسعة على العملية بأسرها، ليكون بمقدور السوريين أن يعرفوا يوماً بيوم، وتفصيلاً بتفصيل، آراء ومساهمات كل جهة وكل طرف وكل شخص.

شؤون عمالية

المقاطعة موقف

02

ملف «سورية 2019»

عن دوامة الشمال الشرقي

07

شؤون اقتصادية

التبغ في موسم 2019

12

شؤون عربية دولية

تطوّر الانتفاضة في لبنان

19

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

عدرا الصناعية.. إنّي أغرق.. أغرق!

محمد عادل اللحام

تعيش الصناعة في دوامة المشاكل والمخاطر بصورة مستمرة مما يجعلها في حالة من انعدام الاستقرار، وكأنّ «عدم الاستقرار» هذا هو المطلوب أن يكون على طاولة عمل من هم متضررون من إمكانية إقلاع الصناعات وتدوير عجلة الإنتاج كيما تكون هي قاعدة الانطلاق في التصدي للأزمات المتلاحقة التي تعصف بالاقتصاد الوطني ككل، وخاصة القطاع الصناعي والإنتاجي، فأمام هذا القطاع متوالية من المعوقات والعراقيل، ليس أولها تأمين مستلزمات الإنتاج من مواد أولية ومشتقات نفطية وقطع تبديل وأيد عاملة ماهرة فقد الكثير منها خلال الأزمة لأسباب عديدة، يأتي في مقدمتها ضعف الأجور وتهالك ما بقي منها، مما يجعل العمال والصناعة في مركب واحد هناك من يغرقهم ويجعلهم في حالة دائمة من البحث عن حلول لتلك التعقيدات التي توضع أمامهم، وفي محصلتها الأخيرة لا العمال قادرون على تحسين مستوى معيشتهم، ولا الصناعة قادرة على القيام بدورها التنموي.

الدولار اللعين وتغير أسعار صرفه المستمرة بسبب المضاربات الجارية من تحت الطاولة ومن فوقها جعل الصناعة في حالة من الحيص بيص، لتأتي وتكمّلها مع الصناعة والصناعيين والعمال حالات الغرق التي تتعرض لها عدرا الصناعية، وكما قالت غرفة صناعة دمشق وريفها على صفحتها كتوصيف لما جرى بحق القطاع الخامس من المدينة الصناعية ولعموم المدينة الصناعية «المدينة الصناعية: غير مجهزة وغير مدروسة هندسياً لمواجهة مثل هذه الظواهر الطبيعية من حيث تأمين قنوات درء السيول وتصريف مياه الأمطار» هذا كلام فيه وضوح لواقع أصبح يتكرر فيه الخراب على مدار عامين متتاليين، وتتعرض فيه المنشآت الصناعية لخسائر فادحة قدرت العام الماضي بالملايين، وأطلق الصناعيون النداءات والإستغاثات لمعالجة هذا الواقع المرّ، ولكن لا حياة لمن تنادي من حيث القيام بعمل جدي وجذري في تحصين المدينة الصناعية من الكوارث المحتملة مع كل موسم شتاء يأتي، وهذا العام مع هطول الأمطار التي لم تكن شبيهة بالعام الماضي من حيث الغزارة جرى وضع سواتر ترابية لمنع تسرب الأمطار إلى المعامل، ولكن يد أحدهم جاءت إلى السواتر وفتحت ثغرة تسربت منها المياه لتدخل إلى المعامل.

السؤال: من المسؤول الذي سيتحمل الأضرار، ومصلحة من تقتضي فتح الثغرات في الساتر الترابي ليسبب الخسائر لهذه المنشآت، وبالتالي للاقتصاد الوطني وللعمال العاملين؟ الإجابة برسم من بيده الحل والعقد وهؤلاء غائبون عن إمكانية الفعل الجدي لتبقى الصناعة تغرق وتغرق.

المقاطعة موقف

الإحجام الكبير عن خوض الانتخابات النقابية والتي وصلت لدرجة المقاطعة، هذه بحد ذاتها رسالة بغاية الأهمية بعثها العمال إلى قيادة الحركة النقابية أولاً. وإلى الجهات التي تفرض وصايتها على نقابات العمال.

■ خالد أحمد

سياسة النقابات هي السبب

لقد حذَّرنا النقابات سابقاً من فقد ثقة العمال بها وانفضاضها من حولها بسبب الشعارات التي طرحتها النقابات خلال السنين الماضية «نحن والحكومة شركاء» والتي أوصلت الطبقة العاملة إلى حافة الجوع من خلال التغاضي عن هضم حقوق العمال، والسكوت عن الهجوم على مكتسباتهم التاريخية، وعجزها عن إيصال صوت العمال إلى الحكومة وفشلها في فرض رؤيتها، وفي اتخاذ موقف لصالح العمال، لهذا ظهرت النقابات في أحسن أحوالها كطرف وسيط بين العمال وأرباب العمل وليست جهة مدافعة عنهم.

كل هذا بسبب إحجام النقابات عن استخدام الأدوات النضالية التي أقرّها الدستور الجديد للطبقة العاملة في تحصيل حقوق العمال والدفاع عن مصلحتهم، بل ظلت القيادات النقابية متمسكة بشعار نحن والحكومة شركاء حتى باتت النقابات في نظر العمال شريكة في الهجوم على حقوقهم، أو على أقل تقدير مجرد مؤسسة وظيفتها تبرير السياسات الحكومية، وإضفاء الشرعية على قراراتها، واحتواء أي تحرك جدي للعمال نحو الدفاع عن حقوقهم. وبالتالي، فقدوا الثقة بهذه المؤسسة وبوظيفتها ويمكن أن يصل الأمر إلى أن ينفضوا عنها نهائيا، وتركها تموت كما تتمنى لها قوى رأسمال.

الوصاية على النقابات

عدا عن التدخلات الأمنية والحزبية في انتخابات النقابات والتي نتجت عن استمرار تطبيق المادة الثامنة من الدستور السابق، والتي تعزّز فكرة عدم جدوى النقابات وعدم جدية انتخاباتها، طالما أن القوائم جاهزة ولن يصل سوى من تريد القيادات الأمنية والحزبية إيصاله، وبالتالي لن يكون هذا سوى شخص مكبل بشروط من أوصله إلى منصبه، وهو عبارة عن موظف ينفّذ ما يؤمر به من تلك الجهات، ولا يجد أية استقلالية في اتخاذ أيّ قرار، لأنه بقرار واحد يجد نفسه مطروداً.

جرس انذار

نتائج هذه الانتخابات والرسائل التي بعثها العمال من خلالها يجب أن تقرع جرس الإنذار بالنسبة للنقابات والقائمين عليها الذين يدعون تمثيل العمال، فاذا لم تتوقف السلطة التنفيذية عن التدخل في النقابات، وتطبق المادة الثامنة في الدستور الجديد، ويقطع بشكل كامل مع شعار نحن والحكومة شركاء، واستبداله بالأدوات النضالية والدستورية، ومنها حق الإضراب في سبيل وقف تدهور أحوال الطبقة العاملة، فربما في الدورة الانتخابية القادمة لن تكون النقابات موجودة، فبهذه الوسائل فقط نضمن عودة العمال إلى التفاعل مع النقابات، وإعادة ثقتهم بها كمدافع عن حقوقهم، لا سيما أنّ المرحلة المقبلة عليها البلاد تدور في فلك المادة الثامنة «الجديدة» جدياً وواقعياً، وهذا بحد ذاته سلاح ذو حدّين، فمن جهة يؤمن الحريات الكاملة للعمال في اختيار ممثليهم، ومن جهة أخرى يشكل خطراً على النقابات إذا أصرّ القائمون عليها الاستمرار في سياساتهم الحالية، وهو ما قد يؤدي إلى انفضاض العمال عن النقابات الحالية، وهنا سنكون أمام حالة انقسام في الحركة النقابية وتشتيت لنضالات الطبقة العاملة، وهذا ما تدفع به الحكومة ومن ورائها قوى رأس المال، من خلال سن عدة قوانين للعمل، والعمل على تفريغ النقابات من محتواها النضالي، وتحويلها إلى مجرد جمعيات خيرية تمهيداً لسلخها عن قاعدتها العمالية، وهو على ما يبدو أنها نجحت إلى حد ما في الوصول إلى هدفها هذا.

لقد حان الوقت للعودة إلى القواعد العمالية وسماع صوتهم قبل فوات الأوان، وإنقاذ النقابات كمؤسسة وحيدة ممثلة للعمال ومدافعة عن حقوقهم، وقد منحها الدستور الحق في الاستقلال وفي استخدام الوسائل النضالية المشروعة لفرض رؤيتها وتعزيز مواقعها.

النقابات المناضلة ضرورة للطبقة العاملة!

ظهرت النقابات نتيجة نضالات العمال خلال معاركهم ضد المستغلّين من أجل تحسين ظروف وشروط العمل، حيث يسعى أرباب العمل بشكل دائم للحصول على أعلى وأقصى الأرباح التي يكون مصدرها الأساس تخفيض أجور العمال، وتكثيف استغلال العامل من خلال إطالة يوم العمل وتقليص شروط الصحة والسلامة المهنية إلى أقصى الحدود، أو حتى إلغائها والتهرب من تسجيل العمال لدى مظلة التأمينات الاجتماعية... إلخ من أساليب وطرق النهب والاستغلال التي تمارس على العاملين.

■ نبيك عكام

أغلبية الطبقة العاملة لا تحصل على الحد الأدنى للأجر الذي ضمنه الدستور والتشريعات والمواثيق الدولية من اتفاقيات العمل الدولية ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة، وهو الحد المرتبط بمستوى المعيشة الضروري والذي يعاني منه العمال من خلال الارتفاع المستمر لأسعار كافة المواد التي تتطلبها المعيشة، وبالأخص منها المواد الأساسية والضرورية للحياة. فالحد الأدنى المعمول به اليوم من خلال جداول الأجور المحددة بقوانين العمل النافذة لا يستطيع أن يؤمن للعامل حتى سد رمق الجوع والعطش أو يستجيب لحفنة من بعض الحاجات الأساسية في حدها الأدنى.

النقابة سلاح العمال الأفضل لتحسين ظروف عملهم وتحسين شروطه، والنقابة هي مدرسة طبقية لوعي الطبقة العاملة لموقعها في المجتمع ووحدتها وتضم النقابات عمّالاً من مختلف الانتماءات السياسية وغيرها من الانتماءات، وعملية فرض خيار سياسي بحد عينه عليها والذي تمارسه أجهزة السلطة التنفيذية وأرباب العمل من خلال تلك الإجراءات البيروقراطية المختلفة، وأساليب وطرق الانتخابات التي اتبعت خلال العقود الماضية التي مازالت حتى اليوم، أدت وما تزال تؤدي إلى إضعافها وإبقاء غالبية العمال خارج هذه النقابات، وخاصة عمال القطاع الخاص، وتحويل المنظمة النقابية القائمة إلى قناة تيسير للسياسات الاقتصادية الليبرالية المعادية لحقوق ومصالح العمال والمجتمع، وأداة لتدجين العمال، ومساهمة في إخضاعها لسطوة أرباب العمل لدى قطاع الدولة والقطاع الخاص.

تحوّلت النقابة إلى أداة تهادن طبقي، واستبدلت النضال النقابي وأدواته المجربة والناجعة في تحصيل الحقوق بالرهان على المذكرات والكتب، مما نتج عنه تغيير شامل لوظيفة النقابة، ولأساليب النضال، وللديمقراطية الداخلية في صفوف الحركة النقابية، ولطبيعة العلاقة مع أرباب العمل المختلفة. وجل ما نتخوف منه- إذا استمرت هذه الحالة والطريقة في العمليات الانتخابية والأساليب الكفاحية المتبعة التي أثبتت عدم جدواها بغية تحصيل حتى أقل الحقوق والمطالب العمالية، سواء بالأجور أو الصحة والسلامة المهنية أو الطبابة وحتى متممات الأجر من إضافي وطبيعة عمل وحوافز وغيرها من الحقوق- أن يكون مصير الحركة النقابية التشرذم وفقدان وحدة الطبقة العاملة مما يسهل على أعدائها افتراسها بكل سهولة، لقد حان الوقت لوقف هذه الأساليب التي تحد من إرادة العمال في اختيار ممثليهم في النقابات.

أن الأوان لابتكار وضع جديد يمضي بعيداً عن هذه الأساليب والوسائل التي تعمل بها النقابات اليوم، والتي لا تساهم أو تساعد في توحيد صفوف العمال والحركة النقابية، إن الحرب بين العمال ومستغليهم دائمة، والمعركة القادمة أكبر وأشرس وبظروف أعقد، ظروف إعادة الإعمار وبناء المصانع والمنشآت، لذلك لا يجوز أن تبني المنظمة النقابية سياستها على الانتصارات فقط، بل على النكسات والهزائم كذلك، وهذه مهمة النقابيين الكفاحيين المتسلحين بإرادة التغيير الشامل والجذري للمجتمع، والمقتنعين أن طبقة العمال هي قائدة هذا التغيير، وأنَّ النضال النقابي مدرسة لتربية العمال لوعي وحدتهم وقوتهم، والتعرّف على أعدائهم وأسلحتهم وخُدعهم المختلفة. ويجب ألّا تكون المفاوضات والاتفاقات مع المستغلين قيداً يكبل حرية العمال النقابيةَ ونضالهم.

إن الخطر الكبير والشبح الذي يهابه المستغلون هو إحياء الديمقراطية في صفوف الحركة النقابية، وخاصة عند اختيارها ممثليها المشهود لهم بنضالهم ووعيهم اتجاه حقوق طبقتهم العاملة.

الطبقة العاملة

عمال «فورد» يتوصلون إلى اتفاق

بعد إضراب دام ما يقارب 40 يوماً، أعلنت نقابة عمال شركة «فورد موتور» ثاني أكبر منتج للسيارات في الولايات المتحدة يوم الأربعاء 10/30 التوصل إلى اتفاق بشأن عقد العمل الجماعي الجديد مع الشركة. وجاء هذا الاتفاق بعد مفاوضات معقدة بين النقابة وإدارة الشركة بسبب الخلاف على شروط العقد، وبحسب نقابة العمال، فإن العقد الذي تم التوصل إليه مع «فورد» يحقق للعمال زيادة في الأجور ومزايا أخرى كان يطالب بها العمال. وقال نائب رئيس النقابة في بيان إنه لن يعلن عن تفاصيل الاتفاق حتى تتم مراجعته، وفي حالة إقراره من المجلس الوطني لعمال فورد سيتم طرحه على عمال الشركة للتصويت عليه بشكل نهائي.

إضراب البنوك العمومية في الجزائر

أعلنت نقابة البنوك العمومية الدخول في إضراب وطني يوم ال10/ وقفةً في الشهر الجاري، وذلك بعد سلسلة من المفاوضات التي بقيت نتائجها عالقة. قالت النقابة المنضوية تحت الاتحاد العام للعمال الجزائريين في بيان لها «إنه قد تقرر تنظيم يوم احتجاجيٍ بالتوقف عن العمل يوم الأحد 10 نوفمبر، وذلك بعد سلسلة من المفاوضات التي انتهت يوم 12 جوان المنصرم، وبقيت نتائجها عالقة لأسباب نجهلها، ورغم الوعود المستمرة والمتواصلة والتي استبشر بها عمالنا خيراً، إلا أنها تبخرت هباءً، مما جعل ممثلي العمال في وضعية حرجة أمام عمال مختلف المؤسسات البنكية التابعين لها» وقال إن قرار دخول البنوك في الإضراب جاء لعدم التجاوب بالتطبيق الفعلي.

عمال بلدية بئر الجير في إضراب مفتوح

نظّم عمال النظافة وجمع النفايات في بلدية بئر الجير في 10/28 وقفةً احتجاجية أمام مقر ولاية وهران، للمطالبة بأجورهم المتوقفة منذ شهرين. وقرروا الدخول في إضراب مفتوح عن العمل حتى تأمين أجورهم، وتحسين ظروف العمل. وجاء هذا الإضراب نتيجة عدم استجابة مسؤولي بلدية بئر الجير لمطالبهم، خاصة بعد تأخر أجورهم للشهر الثاني على التوالي، وقالت المتحدثة باسم العمال المضربين إن مشاكل العمال لا تقتصر على الأجور وعقود العمل فقط، بل تمس العمل اليومي وظروف العمل الشاقة، وأكّدت المتحدثة أن العمال قاموا بإيداع إشعار بالإضراب لدى مصالح الدائرة والبلدية.

إضراب العمال في روما

أدى إضراب مئات العمال في العاصمة الإيطالية روما صباح يوم السبت 26 من الشهر الجاري إلى تعطُّل مئات الرحلات الجوية على مدار اليوم، تنديداً بإدارة عمدة العاصمة، وذكرت إحدى الصحف البريطانية، أن العمال في عدد من الشركات التي تسيطر عليها بلدية روما من نظام النقل العام وعمال النظافة، تركوا العمل، وكما قالت الصحيفة إن الإضراب تسبَّب في وقف رحلات الطيران المحلّي، وتأثرت مراقبة الحركة الجوية وخدمات المناولة الأرضية مع إضراب روما، مما زاد من مشاكل المسافرين في إيطاليا. وأعلنت عدة شركات طيران إيطالية إلغاء ما يقارب 240 رحلة بسبب إضراب العمال. وكانت عمدة روما قد تعهدت بإجراء إصلاحات لأحياء العاصمة عندما تم انتخابها.

الحركة العمالية المغربية بالأرقام

يشهد الحراك العمالي في مناطق مختلفة من العالم تحركات على درجات مختلفة من الشدة، وذلك له أسبابه الموضوعية والذاتية التي تؤثر على الحراك وقدرته على انتزاع ما يتقدم به من مطالب وقضايا لها على علاقة بمستوى الحريات السياسية والنقابية، التي تحاول الأنظمة الإبقاء على مستواها المتدني، وهذا ملازم دائماً لسلوك ونهج قوى الفساد كيما تستمر في نهبها لثروة المنتجين لها.

■ محرر الشؤون العمالية

قاسيون، تتابع رصدها للتحركات العمالية وإطلاع جمهورها وعموم الطبقة العاملة السورية على نضالات العمال في العالم من أجل حقوقهم ومطالبهم.

عناوين الإضرابات

التأخير في صرف أجور العمال، أو قضم حقوقهم الاجتماعية مثل الحقوق النقابية والتسريح التعسفي من العمل، أمّا الأجور فكانت الوقود الرئيس لإضرابات العمال. حسب تقرير لوزارة الشغل والإدماج المهني. وأوضحت الوزارة في تقرير لها حول الإضرابات المندلعة المسجلة بقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والفلاحة، أن أهم الأسباب المؤدية إلى اندلاع الإضرابات– برسم سنة 2018، حسب التقرير– إلى التأخير في أداء الأجور أو عدم أدائها بـ66 حالة، أي بنسبة 24,54%، متبوعة بالمساس بالحماية الاجتماعية بـ37 حالة، «13,75%»، ثم عدم احترام مدة الشغل بـ28 حالة، «10,41%»، فالفصل من العمل بـ27 حالة، «10,04%».

ومن جهة، أخرى، لَحظَت أن التأخير في أداء الأجور أو عدم أدائها يشكل السبب الأول للإضرابات المنفذة بـ461 حالة، أي بنسبة 23,85%، متبوعاً بالفصل من العمل بـ328 حالة «16,97%»، ثم تأتي الحماية الاجتماعية في المرتبة الثالثة بـ163 حالة «8,43%»، فمدة الشغل بـ154 حالة «7,97%».

22 ألف مُضرب

قالت الوزارة أيضاً إن الإضرابات التي عرفتها قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والفلاحة، خلال سنة 2018، سجّلت انخفاضاً بنسبة 12,99% مقارنة مع سنة 2017 وفق تقرير لوزارة الشغل والإدماج المهني حول الإضرابات المندلعة المسجلة بهذه القطاعات. وحسب التقرير، فقد تم برسم السنة الماضية تسجيل 134 إضراباً بـ119 مؤسسة، مقابل 154 إضراباً بـ121 مؤسسة خلال سنة 2017، أي بنسبة انخفاض بلغت 12,99% من مجموع الإضرابات المندلعة.

وأوضح التقرير، أنه في ما يخص الأجراء المضربين، فقد تم خلال نفس السنة تسجيل 22 ألف و196 أجيراً مضرباً، مقابل 12 ألفاً و977 خلال سنة 2017، أي بنسبة ارتفاع بلغت 71,04% من مجموع الأجراء المضربين، مما ترتّب عليه ضياع 116 ألفاً و851,5 يوم عمل، مقابل ضياع 178 ألفاً و289,25 يوم عمل خلال سنة 2017، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ34,46%.

وفيما يتعلق بتوزيع الإضرابات المندلعة حسب الجهات، أفاد التقرير بأن معظم الإضرابات المندلعة برسم سنة 2018، تركّزت على الخصوص بجهة الدار البيضاء– سطات، حيث بلغت ما مجموعه 26 إضراباً أي بنسبة 19,40%، تليها جهة الرباط– سلا– القنيطرة بـ25 إضراباً أي بنسبة 18,66%، ثم جهة سوس ماسة بـ19 إضراباً « 14,18%»، فجهة طنجة– تطوان– الحسيمة بـ13 إضراباً «9,70%».

عمال الخدمات في المقدمة

احتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بتسجيله 51 إضراباً بـ42 مؤسسة، أي بنسبة 38,06% من مجموع الإضرابات المندلعة، يليه القطاع الصناعي بـ32 إضراباً في 30 مؤسسة «23,88%»، ثم قطاع الفلاحة بـ25 إضراباً في 22 مؤسسة «18,66%»، فقطاع البناء والأشغال العمومية بـ14 إضراباً بـ14 مؤسسة «10,45%»، وأخيراً، قطاع التجارة في 12 إضراباً بـ11 مؤسسة «8,96%». وبخصوص توزيع الإضرابات المندلعة حسب فروع الأنشطة الاقتصادية، فتوضح الوثيقة أن نشاط الفلاحة عرف، برسم سنة 2018، أكبر عدد من الإضرابات المندلعة، بتسجيله 25 إضراباً في 22 مؤسسة، متبوعاً بنشاطي البناء والأشغال العمومية وتدبير النفايات المنزلية بـ14 إضراباً لكل منهما في 14 مؤسسة للنشاط الأول و12 مؤسسة للنشاط الثاني، ثم نشاطي الخدمات المقدمة أساساً للمقاولات والنقل البري بـ11 إضراباً لكل منهما ، في 11 مؤسسة للنشاط الأول و7 مؤسسات للنشاط الثاني، فنشاط التجارة بالجملة بـ10 إضرابات بـ10 مؤسسات.

تحاول الأنظمة الإبقاء على مستوى الحريات السياسية والنقابية المتدني وهذا ملازم دائماً لسلوك ونهج قوى الفساد كيما تستمر في نهبها لثروة المنتجين لها

النقابات الفاعلة بالإضرابات

أما توزيع الإضرابات المندلعة حسب النقابات، وتوزيع عدد الأجراء المضربين حسب الانتماء النقابي، فيتضح من خلاله أن نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد الإضرابات المندلعة، بـ34 إضراباً، أي بنسبة 25,37%، متبوعة بالأجراء اللا منتمين بـ31 إضراباً، أي بنسبة 23,13%، ثم نقابة الاتحاد المغربي للشغل بـ28 إضراباً، أي بنسبة 20,90%، فنقابة الاتحاد الوطني للشغل في المغرب بـ15%. وتعود أهم الأسباب المؤدية إلى اندلاع الإضرابات، برسم سنة 2018، حسب التقرير، إلى التأخير في أداء الأجور أو عدم أدائها بـ66 حالة، أي بنسبة 24,54%، متبوعة بالمساس بالحماية الاجتماعية بـ37 حالة، «13,75%»، ثم عدم احترام مدة الشغل بـ28 حالة، «10,41%»، فالفصل من العمل بـ27 حالة، « 10,04%».

ويُستَنتج من خلال تحليل المعطيات المتعلقة بالإضرابات المندلعة برسم سنتي 2017 و02018، انخفاض في عدد الإضرابات المندلعة بنسبة 12,99%، وفي عدد المؤسسات المعنية بالإضراب، بنسبة 1,65%، وعدد الإضرابات المندلعة في القطاع الصناعي، بنسبة 27,27%، وعدد الإضرابات المندلعة في قطاع الخدمات، بنسبة 21,54%، وعدد الأيام الضائعة بنسبة 34,46%.

إضرابات متفاداة

أما فيما يخص الإضرابات المتفاداة، فأشار التقرير إلى أنه تم برسم سنة 2018 تسجيل 1644 إضراباً متفادى في 1056 مؤسسة، مقابل 1784 إضراباً بـ1175 مؤسسة خلال سنة 2017، أي بنسبة انخفاض في عدد الإضرابات بلغت 7,85%. وأوضح التقرير، أنه ترتب على ذلك ربح ما يعادل 128 ألفاً و841 يوم عمل، وذلك على أساس احتساب يوم عمل لكل أجير وكل نزاع.

أما توزيع الإضرابات المنفذة حسب القطاعات الإنتاجية، فيشير التقرير إلى أن قطاع الخدمات احتل المرتبة الأولى بتسجيله 483 إضراباً منفذاً في 342 مؤسسة، أي بنسبة 29,38% من مجموع الإضرابات المنفذة، متبوعاً بالقطاع الصناعي بـ464 إضراباً منفّذاً في 284 مؤسسة، «28,22%»، ثم القطاع الفلاحي بـ428 إضراباً في 219 مؤسسة، «26,03%»، وقطاع البناء والأشغال العمومية بـ200 إضراب في 158 مؤسسة، «12,17%»، وقطاع التجارة بـ66 إضراباً في 50 مؤسسة «4,01%»، وأخيراً، قطاع الصناعة التقليدية بـ3 إضرابات في 3 مؤسسات، «0,18%».

يظهر التقرير حسب الأرقام الواردة حجم الإضرابات وتوسعها في القطاعات الصناعية التي يتعرض فيها العمال لدرجة عالية من الاستغلال، وخاصة لمستوى أجورهم المنخفضة قياساً لمستوى المعيشة.

من الجلسة الأولى للجنة الدستورية

مداخلة الرفيقة عروب المصري

الزملاء والزميلات في اللجنة الدستورية، الرئيسان المشتركان، السيد المبعوث الدولي.

■ عروب المصري

تعتبر قضية اللامركزية وعلاقتها بالمركزية إحدى القضايا المحورية التي من الضروري التعاطي معها بشكل موسع في الإصلاحات الدستورية المرتقبة، للسير نحو تحقيق حكم يضمن سلطة الشعب فعلاً وليس فقط قولاً. يضمن النمو العالي والعدالة العميقة في التوزيع، والمشاركة الشعبية الحقيقية على كل المستويات، استجابة لتطلعات الشعب السوري بتنوعه في قيادة شؤونه المحلية.

إن المطلوب في المرحلة القادمة، هو دولة مركزية قوية قادرة على نشل البلاد من مرحلة ما بعد الحرب إلى التعافي الكامل، من خلال التخطيط الاقتصادي لكافة أرجاء البلاد، دولة مركزية في مجال المالية المركزية والاقتصاد والخارجية والجيش والأمن. لا تكتمل ولن تقوى وتتعمق فعالية مركزيتها إلا بزيادة الصلاحيات المفوضة دستورياً للمناطق من خلال توسيع اللامركزية في إدارة شؤون الناس لمناطقهم.

إن اللامركزية الإدارية الموسعة التي خطا القانون 107 لعام 2011 خطوة جيدة باتجاهها- رغم أنه لم يحظ بفرصة التطبيق في الفترة المنصرمة- تعتبر أحد مفاتيح الحل السياسي في الفترة القادمة، من خلال توسيع سلطات المجالس المحلية في المناطق كسلطة رقابية حقيقية تقترح الخطط الضرورية للتنمية الاقتصادية- الاجتماعية المتوازنة والعادلة، بالتشاور مع القاعدة الشعبية في المناطق بما يتناسب مع الخطط المركزية للتنمية، وبما تملكه هذه المجالس من سلطة رقابية حقيقية على تنفيذ هذه الخطط، وقدرة على سحب الثقة عندما لا يتم تنفيذ هذه الخطط، بما يضمن أكبر سلطة ممكنة للشعب في تسيير أموره، وجَسر الهوة التنموية التي نشأت بين المركز والأطراف وبين الريف والمدينة، هذه الفجوة الاقتصادية والخدمية والتعليمية والثقافية التي خلقت الأرضية للتفاوت الكبير، وبالتالي نشوء البيئة الحاضنة لكل أشكال التوتر الاجتماعي في الفترات السابقة.

إنّ ضمان حقوق جميع السوريين في مناطقهم في التعبير عن احتياجاتهم المعيشية والتنموية والثقافية، والقدرة على المحاسبة الفعّالة من خلال المجالس التمثيلية المحلية، يمكنه أن يطفئ بؤر التوتر التي تراكمت عبر عقود، «القومية منها والدينية والطائفية»، من خلال تنمية متوازنة وعادلة بين المناطق، تجعل العيش في دمشق كما العيش في أبعد قرية حدودية سورية.

البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية إيران، وروسيا، و تركيا حول سورية

عقد وزراء الشؤون الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وجمهورية تركيا- بوصفهم ضامنين لصيغة آستانا- اجتماعاً ثلاثياً ومشاورات مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص إلى سورية، السيد غير بيدرسن في جنيف يوم 29 تشرين أول 2019.

أكّد الوزراء على الالتزام القوي من جانب الضامنين لعملية آستانا بسيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية، وأكدوا أن هذه المبادئ يجب أن تحترم من جانب جميع الأطراف. وكرروا تصميمهم القوي على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتعطيل الأجندات الانفصالية في الأراضي السورية.

رحبوا بتشكيل لجنة صياغة الدستور، واجتماعها في جنيف في 30 تشرين أول 2019، نتيجة للمساهمة الجدية من جانب الدول الضامنة لعملية آستانا، وتنفيذ مقررات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، وقدّروا في هذا الصدد الجهود التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية.

أعربوا عن اقتناعهم بأن إطلاق اللجنة الدستورية يثبت فكرة استحالة وجود حل عسكري للصراع في سورية، وأكدوا التزامهم بدفع عملية سياسية قابلة للاستمرار ومستدامة، يقودها ويملكها السوريون- وتيسرها الأمم المتحدة، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254.

أكدوا من جديد تصميمهم على دعم عمل اللجنة الدستورية من خلال التفاعل المستمر مع الأطراف السورية والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية من أجل ضمان عملها المستدام والفعال.

أعربوا عن وجهة نظرهم بأن عمل لجنة صياغة الدستور يجب أن يسوده جو من التوافق والمشاركة البّناءة «دون تدخل خارجي، وجداول زمنية مفروضة خارجياً» التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق عام بين أعضائها من شأنه أن ينال أوسع دعم ممكن من الشعب السوري.

وشددوا على أهمية عملية التسوية الأوسع نطاقاً، والتي تمضي قدماً نحو زيادة المساعدة الإنسانية لجميع السوريين في جميع أنحاء البلاد دون شروط مسبقة وتمييز، لتيسير العودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سورية وبناء الثقة بين الأطراف السورية.

■ جنيف، 29 تشرين أول 2019

خبر صحفي عن اللقاء مع المبعوث الأمريكي

التقى وفد من أعضاء منصة موسكو ضمن اللجنة الدستورية، مكون من الرفاق مهند دليقان، عروب المصري، عشتار محمود، مع مبعوث وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السورية، جويل ريبورن وفريقه، وبناء على طلب الأخير، على هامش اجتماع اللجنة الدستورية السورية الأول في جنيف.

خلال اللقاء، عبّر وفد منصة موسكو عن جملة من الأفكار والآراء بما يخص اللجنة الدستورية وبما يخص السياسات الأمريكية تجاه سورية، أهمها:

- إدانة العقوبات الأمريكية على سورية، والتي لم يتضرر منها سوى الشعب السوري، وكذلك إدانة سياسة واشنطن تجاه مسألة إعادة الإعمار وتجاه النفط السوري.
- إدانة الموقف الأمريكي من الجولان السوري المحتل ودعمها لسياسات المحتل الصهيوني.
- تبيان أنّ الدور الأول والأساس في تشكيل اللجنة الدستورية هو لثلاثي أستانا.
- التأكيد على ضرورة تمثيل كل القوى السورية، بما في ذلك القوى السياسية والمجتمعية في الشمال الشرقي في العملية السياسية، وضمناً اللجنة الدستورية.

من جانبه، كرر الجانب الأمريكي مواقفه المعروفة ذاتها، المعادية في جوهرها للحل السياسي وللقرار 2254، ومن الغريب أنه بعد انتهاء اللقاء نشرت الخارجية الأمريكية خبراً عنه، لا يمت بصلة إلى ما جرى ضمنه، وبشكل خاص لم يشر الخبر إلى درجة التوتر والانفعال التي عاناها الطرف الأمريكي خلال اللقاء...

■ ممثلو منصة موسكو ضمن اللجنة الدستورية السورية جنيف
30 تشرين الأول 2019

مداخلة الرفيق مهند دليقان خلال اجتماع اللجنة الدستورية في جنيف

بدا من الكلمات التي ألقيت البارحة، والتي كانت كلمات إيجابية من الطرفين، أنّ عقدة «تعديل أم تغيير» قد تم تجاوزها أخيراً وبعد مناكفة طويلة حولها، وهي مناكفة لم يكن لها ضرورة من الأساس، لأنّ بيان سوتشي الذي أسس لقيام هذه اللجنة لم يقل بالتعديل ولا بالتغيير، بل قال بالإصلاح الدستوري الذي يمكن له أن يشمل الحالتين، ولذا فإنّ الإصرار على نقاش المسألة بهذه الطريقة هو نقاش لجنس الملائكة، وهو وضع للعربة أمام الحصان، وهو ابتعاد عن جوهر المسألة، المطلوب منا جميعاً أن نتفق على مفهوم الإصلاح الدستوري بالملموس، ما الذي يعنيه، ما الذي تحتاجه سورية في الإطار القانوني الدستوري ليس للخروج من أزمتها الحالية فحسب، بل ولمنع تكرار مثل هكذا أزمة، عبر حلول جذرية عميقة تفتح أفق التطور والنمو والتنمية إلى الحدود القصوى التي تلبي حاجات الناس المتنامية باستمرار.

لا يكاد يخلو دستور من الدساتير السورية المتعاقبة، بل ومن أي دستور من الدساتير حول العالم من عبارتي: «السيادة للشعب، حكم الشعب بالشعب وللشعب»، وهما عبارتان ترقيان إلى مستوى المبادئ الدستورية الأساسية، أو ما يسمى أحياناً بالمبادئ فوق الدستورية. ولكن كيف يمكن أن تضمن بقية مواد الدستور وأبوابه المختلفة، ألا تكون هاتان العبارتان مجرد شعارين لفظيين دون تطبيق فعلي؟ هذا أيضاً سؤال كبير أعتقد أن بين مهامنا الأساسية الإجابة عليه.

كذلك تتحدث الدساتير عن ممارسة الشعب لسلطته عبر ممثلين منتخبين، ولكن الضمانة الفعلية لأن يكون هؤلاء المنتخبون ممثلين فعليين للناس، لا تتعلق فقط بنزاهة الانتخابات وبوجود مراقبة دولية عليها مثلاً، بل ربما أهم من ذلك، ما هي تركيبة المجالس المنتخبة؟ وما هي صلاحياتها الحقيقية وكيف يتم انتخابها؟ ما هي قوانين الانتخاب وأنظمته على المستويات المختلفة؟ وكيف يمكن للناخبين عزل المنتخب ومحاسبته إذا نكث بوعوده وخان ثقتهم، قبل انتظار دورة انتخابية جديدة؟ هذه مسائل تحتاج إلى إجابة في الدستور نفسه، وليس في قوانين يحيل إليها الدستور، لتفسيره.

علينا أيضاً أن نجيب عن سؤالين مترابطين، السؤال الأول هو كيف يمكن تحقيق اللامركزية ضمن المركزية؟ كيف يمكن للسوريين في مختلف المناطق السورية مراقبة الأجهزة التنفيذية بشكل مباشر ومساءلتها؟

السؤال الثاني، كيف ينبغي أن تكون علاقة السلطات الثلاث ببعضها؟ وكيف ينبغي أن يكون توزيع الصلاحيات بينها، بعد مرحلة طويلة من التوزيع المشوّه للسلطات والذي وصل إلى حد منع أي تطور في قدره جهاز الدولة ككل على التماشي مع تطور المجتمع، ناهيك عن القدرة على تمثيله؟

الفكرة الأخيرة التي أود طرحها، هي أنّه من الجيد أن اللجنة الدستورية قد انطلقت هنا في جنيف، ولكن دستور سورية يجب أن يكتب في دمشق، وبما أن القواعد الإجرائية المتفق عليها تتضمن في فقرتها الرابعة تأمين أعضاء اللجنة وعائلاتهم وإلخ.. فلا أظن أن هنالك مانعاً من أن يكون اجتماعنا القادم في دمشق، بل أعتقد أنّ من الضرورة بمكان أن يكون الاجتماع القادم في دمشق.

مداخلة الرفيقة عشتار محمود خلال اجتماع اللجنة الدستورية في جنيف

إن دستوراً جديداً يعني تغيير البنية السياسية، وضبطاً جديداً لعلاقة الشعب مع الدولة والسلطة السياسية، باتجاه بناء دولة جديدة، هويتها واضحة.

من البدهي والمتوافق عليه أن الدولة الجديدة في سورية ينبغي أن تكون ضامنة للحقوق الأساسية للسوريين، وتحديداً حقوقهم الاقتصادية الاجتماعية بالعيش الكريم، في بلاد أصبح أكثر من 85% من أهلها فقراء بالمطلق، أي لا يحصلون على ما يكفي لسد حاجات غذائهم الضروري، وقرابة نصف أهلها بين لاجئ ونازح، والقائمة تطول...

ونظراً لأن الوضع التنموي السوري كارثي واستثنائي، ينبغي أن تزداد الضمانات الدستورية للحقوق الاقتصادية الاجتماعية العامة. وذلك عبر مزيد من التحديد والتفصيل في الدستور، لتكون البنود الملموسة سلاحاً في يد الناس، وبمثابة أهداف يلتزم بها، أي نموذج اقتصادي وخطة، ولا تستطيع أية حكومة أن تخرج عنها:

والأهداف ينبغي أن تنطلق من تحقيق: أعلى نمو اقتصادي، مع أعمق عدالة اجتماعية، التي يجب ألا تبقى شعارات بل تتحول إلى محددات دستورية:

كأن ينص الدستور على ضرورة إعلان الثروات وكشفها في الداخل والخارج.

وأن يكون مؤشر توزيع الدخل بين الأرباح والأجور معلناً ومتابعاً دورياً.

وأن يكون الحد الأدنى للأجور متواكباً مع تكاليف المعيشة ويتغير بتغير الأسعار، ليكون نقطة تُحدد حلقات الأجور التالية، ومستويات الاقتطاع من الأرباح للمال العام.

إن هدفاً آخر ينبغي أن يضعه الدستور يتعلق بتحرير جهاز الدولة والملكية العامة من الثقل التاريخي للفساد الكبير المتنفذ.

ويضمن أن تكون وظيفة الملكية العامة خدمة المصلحة العامة: لتخفّض تكاليف المنتجين، وتؤمن أفضل الخدمات التنموية الأساسية بأعلى كفاءة.

وذلك لا يمكن إلّا عبر الانتهاء من النهب الخاص الكبير للملكية العامة.

الأمر الذي يجب ضمانه دستورياً عبر علنية بيانات الدخل في القطاعات الكبرى، وأرقام العقود والصفقات والاتفاقات، ليمتلك الشعب الحق في مراقبة إدارة الملكية العامة، ويمنع النهب الذي يصل تاريخياً في سورية لنسبة 30–40% من قيمة الصفقات.

إن العلنية أساس في المراقبة وفي الضغط الشعبي لصيانة الدستور، ولكن ينبغي أن نعلم أن أفضل دستور دون إتاحة سلطة الرقابة الشعبية الواسعة لن يكون ضامناً كافياً لتقدم الجميع، بعد عقود من النهب والتخلف.

إن التقدم الاقتصادي يتطلب أوسع ديمقراطية شعبية اقتصادية، أي أوسع مشاركة شعبية في اتخاذ القرار الاقتصادي، ومراقبة تنفيذه، وسحب الثقة عن المخلّين.

عن دوامة الشمال الشرقي

التبس على كثيرين ما جرى خلال الفترة الماضية وما يجري حتى الآن في مناطق الشمال الشرقي من البلاد، وتحديداً منذ قرار الرئيس الأمريكي بالانسحاب من سورية، وردود الأفعال عليه، ومن ثم التراجع الجزئي عن القرار، ليستقر الأمر ببقاء قوات أمريكية «لحماية حقول النفط».

■ رمزي السالم

الانسحاب توقيت مريب

القرار الأمريكي بالانسحاب جاء في لحظة حساسة جداً، وتحديداً بعد أن تم رفع منسوب التوتر بين تركيا وقوات سورية الديمقراطية إلى حده الأقصى، وعندما وصل التوتر إلى الذروة، انسحبت القوات الأمريكية فنشأت حالة الفراغ المؤقتة، لتكون مئات الضحايا من مقاتلين ومدنيين، وآلاف الجرحى ومئات آلاف المهجرين ضحية العدوان التركي الهمجي على مناطق رأس العين وتل أبيض، ولتسود حالة عامة من الترقب والقلق والتوتر في عموم الشمال الشرقي، وليتأكد للمرة الألف، بأن الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية هي آخر ما تفكر به واشنطن، وإن الاعتماد عليها في أية إستراتيجية هو في أحسن الأحوال أحد ضروب الأميّة السياسية.

في تفسير التخبط الأمريكي

ربما الأهم من الحديث عن نتائج العدوان التركي، ومقدماته ودلالاته، التي باتت معروفة للجميع، بحكم التجربة الملموسة، الأهم من ذلك، هو تفسير السلوك الأمريكي الذي اتسم بالتخبط والتناقض والارتباك، وفهم خلفية قرار الانسحاب، ومن ثم التراجع الجزئي عنه، فعلى أساس تفسير هذا السلوك يمكن الاستدلال على الطريق للخروج من الدوامة التي تاهت فيها أغلب القوى السياسية، وخصوصاً تيار الإدارة الذاتية، ودهشتها، وتفاجئها بما حدث، ويمكن أيضاً من خلال هذا التفسير التكهن باحتمالات تطور الأوضاع في هذه المنطقة خلال المرحلة اللاحقة.

لا يمكن فهم حقيقة ما حدث بأبعاده الكاملة، إلا من خلال فهم طبيعة الانقسام الداخلي الأمريكي، والصراع الدائر بين قوى النفوذ في الولايات المتحدة عامة، وضمن الإدارة الأمريكية بشكل خاص، الذي تجلّى بشكل واضح في مختلف المؤسسات الأمريكية، خلال الأيام الفائتة.

وصل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى سدة البيت الأبيض على أساس برنامج واضح وصريح من أهم بنوده: أمريكا أولاً، والانكفاء إلى الداخل، ونجح في الانتخابات الرئاسية بهذا البرنامج، رغم وقوف أغلب النخب السياسية الأمريكية ووسائل الإعلام ضده، فما معنى ذلك؟

إن المعنى الوحيد لنجاح ترامب في حينه على عكس كل التوقعات، هو أن نخبة صناعة القرار الأمريكي الحقيقية، التي تصنع الرؤوساء، قد حسمت أمرها، بالسير على طريق إستراتيجية الانكفاء، بما يعنيه ذلك من انسحاب أمريكي تدريجي من بقاع مختلفة من العالم، وبالأخص تلك المناطق قليلة الريع.

إستراتيجية الانكفاء اصطدمت وتصطدم وتتناقض مع مصلحة قوى أخرى في الإدارة وما حولها، قوى ازداد نفوذها، وتضخم دورها في ظل السياسات النيوليبرالية – العولمة – خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث التمدد والتوسع وتحديداً تلك القوى التي تعشعشت في الجهاز التنفيذي من موظفين في مختلف المستويات والرتب، ومراكز الأبحاث، والمستشارين، ومدراء البنوك، ووسائل الإعلام.

تُبين التجربة الملموسة، أن الصراع بين هذين التيارين في الإدارة الأمريكية حول أية قضية، كان يُحسم في النهاية لصالح جماعة الانكفاء، على الرغم من محاولات الطرف الآخر، وقدرته على تأخير ذلك، بما يمتلكه من نفوذ واسع، هكذا كان الأمر في موضوع التدخل الروسي المزعوم لصالح نجاح ترامب، وفي ملف كوريا الشمالية، والملف الإيراني، فعلى الرغم من الهيستريا الإعلامية، والتوتير المفتعل انكسرت كل هجمات هذا التيار أمام متاريس أصحاب خيار الانكفاء، وهو ما يعني أن الرهان على الدعم الأمريكي، حتى من الناحية البراغماتية الصرفة، ينطوي على مغامرة كبيرة، الأمر الذي اقتنع به أعتى حلفاء واشنطن، بما فيه شركاؤها الاوربيون في حلف الأطلسي، حتى باتوا في «حيص بيص» جراء سلوك الحليف الأكبر.

ما نريد التأكيد عليه بعد هذا العرض، إن المآل النهائي للقوات الأمريكية هو الانسحاب، ولا يتوهمن أحد مرة أخرى ببقاء هذه القوات، وبناء إستراتيجيات على أساس ذلك، فالذي حدث أن تسوية مؤقته، تمت بين التيارين من الممكن أن ينفرط عقدها في أية لحظة، في ظل الصراع الحاد في الإدارة، سواء بقي ترامب أم لم يبق.

وجوهر هذه المسألة أنَّ المنظومة برمتها تعاني من أزمة عميقة عصية على الحل، ومتطلبات الحفاظ على المنظومة يفرض بالمحصلة على جميع أركانها الانكفاء.

أخطاء الإدارة الذاتية

مع التقدير للدور الذي لعبته قوات سورية الديمقراطية في التصدي لداعش والعدوان التركي، والتضحيات الكبيرة التي تم تقديمها على هذا الطريق، فإن تيار الإدارة الذاتية في المجال السياسي وقع في خطأين إستراتيجين، دفع ثمنهما أبناء الشمال عموماً، والكرد السوريين بالدرجة الأولى:

–الخطأ الأول: الدخول في دائرة التجاذب الدولي والإقليمي، وما ترتب على ذلك من أوهام الاستفادة من التناقضات القائمة بين الأطراف المختلفة، لفرض حل خاص ومنفرد فيما يتعلق بالشمال الشرقي، وجعله أمراً واقعاً، بمعزل عن الحل الوطني العام للمسألة السورية، حتى جاءت الوقائع من عفرين ورأس العين لتكشف بطلان ذلك.

–الخطأ الثاني: هو الدخول في تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بداية وفي متاهة الانقسام الأمريكي نفسه، والرهان على بعض القوى في الإدارة الأمريكية، في تسويق مشروعها. مع العلم أن المعركة بين طرفي الانقسام الأمريكي، هي معركة كسر عظم، وعلى نتائج هذه المعركة يتوقف مصير الولايات المتحدة نفسها ودورها العالمي، وليس فقط مصير حلفائها الكبار والصغار.

لقد كان ثمن الخطأ الأول احتلال عفرين، أما ثمن الخطأ الثاني هو رأس العين وتل أبيض، ولولا الدور الروسي المتوازن لكان مصير كل مناطق الشمال الشرقي، كوضع عفرين ورأس العين وتل أبيض.

ما يدعو إلى التذكير بهذين الخطأين، هي تصريحات البعض في الإدارة الذاتية التي لم تتعظ كما يبدو رغم كل ما حصل حتى الآن، والرهان مجدداً على بعض القوى في الإدارة الأمريكية، ومنهم ليندسي غراهام رغم أنّ موقف هذا الصديق الجديد كان على يمين موقف ترامب في يوم ما، وحسب تقرير موقع cnn نشر في 19 كانون الثاني 2019 قال غراهام: «إن قرار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب بسحب القوات من سوريا يجب أن يخدم ثلاثة أهداف، تتمثل بهزيمة «داعش» ومنع انتصار إيران وحماية تركيا. وحول إنشاء مناطق عازلة في الشمال السوري، قال غراهام: «القيام بذلك بشكل صحيح أمر مهم.. إنجاح خارطة طريق منبج في الوقت الراهن، هو الشيء الأهم. آمل أن ينسحب ترامب تدريجياً من سورية بعد القضاء على داعش، ويطبق خارطة طريق منبج كإجراء لتعزيز الأمن، وبذلك يتم تطهير منبج من عناصر ي ب ك، وتسليم المنطقة لأهلها عبر التعاون مع تركيا. إن لم نفعل ذلك فإن انسحابنا يشكل مصاعب كبيرة لتركيا».

صحيح تماماً بأن الإدارة الذاتية ليست هي التي جلبت القوات الأمريكية إلى سورية ولكن بالتأكيد إن هذه القوة اعتمدت على الوجود الأمريكي في رسم إستراتيجياتها

مهام وطنية سورية

إذا كان المطلوب من قوى الإدارة الذاتية، الخروج الفوري من هذا الملعب الخطير، كضرورة وطنية سورية، وضرورة من جهة مصالح من تمثلهم الإدارة الذاتية، فإن المطلوب، وقبل ذلك من إعلام النظام التخلي عن الخطاب الاستفزازي، والاستعلائي، خطاب الشماته والتشفّي تجاه هذه التجربة، أو التعامل معها بمنطق الاحتواء والابتلاع، على طريقة «العودة إلى حضن الوطن»، وما يحمله ذلك من إشارات محاولة العودة إلى ما قبل 2011.

ومطلوب من القوى الوطنية السورية عموماً ألّا تنسى، أو تتجاهل تحت أي ظرف كان، بأن هناك مسألة كردية بحاجة إلى حل في إطار عملية التغيير الوطني الديمقراطي، والانطلاق دائماً بأنه لا يمكن حل الأزمة السورية حلًّا حقيقياً، إلّا إذا كان حل المسألة الكردية أحد مفرداتها، وليس هناك ما يبرر الاستمرار في تطنيش هذه المسألة، أو التحجج بمواقف بعض القوى الكردية، للالتفاف عليها.

صحيح تماماً بأن الإدارة الذاتية ليست هي التي جلبت القوات الأمريكية إلى سورية، ولكن بالتأكيد إن هذه القوة اعتمدت على الوجود الأمريكي في رسم إستراتيجياتها، ورؤاها، وهنا تكمن المشكلة بالضبط، فأمريكا المأزومة والمنقسمة على نفسها من الممكن أن تنقلب على جورج واشنطن نفسه، وتنبش قبره وتبيع رفاته في صفقة ما، فكيف إذا كان الأمر يتعلق بأحمال زائدة، وجهة ترى في التعامل معها مجرد تنسيق عسكري لـ«محاربة الإرهاب»، وهو ما تكرره جميع أركان الإدارة الأمريكية بمناسبة ودون مناسبة، ناهيك عن التصريحات التافهة والاستفزازية الصادرة مؤخراً من نخبة واشنطن التي تحاول تصوير هذه القوة على أنهم مجرد حراس نفط، ومراقبي سجون داعش!؟

إن المخرج الوحيد للخروج من هذه الدَّوامة، هو الاصطفاف إلى جانب قوى الحل السياسي، والسعي إلى تنفيذ القرار الدولي 2254، ففي ذلك وحده ضمانة الحقوق، وفي ذلك وحده ضمانة ردع تهديدات تركيا، وفي ذلك وحده الخروج من تحت الابتزاز الأمريكي، المأزوم والمتراجع، الذي لم يعد يستطيع فعل أي شيء سوى أن يترك وراءه المزيد من الفوضى والتوتر.

كيف عالجت «قاسيون» مشكلة الشمال الشرقي؟

عالجت صحيفة قاسيون خلال الأعوام الماضية وضع منطقة الشمال الشرقي من البلاد من خلال العديد من المقالات والدراسات، ويلاحظ المتابع أن القاسم المشترك بين جميع هذه المقالات هو التحذير والتنبيه من وصول الأوضاع إلى ما وصلت إليه، خلال الشهر الفائت، ومن باب التذكير فقط، نعيد فيما يلي نشر مقاطع من تلك المقالات، بالإضافة إلى بيان صادر عن لجنة محافظة الحسكة لحزب الإرادة الشعبية، قبل التدخل التركي الأخير.

«انبعث جيمس جيفري من رقاده الذي استمر قرابة ثلاثة أشهر: منذ إعلان ترامب انسحاب قواته من سورية وحتى مطلع الأسبوع الفائت. انبعث مكرراً طرح «أهدافه» نفسها التي طرحها منذ تعيينه، ولكن بعد أن أجرى عليها تنزيلات مجزية وتعديلات اضطرارية، فرضها كساد البضاعة الأمريكية عامة، وبضاعته خاصة.»

افتتاحية قاسيون 904 «دلالات التأرجح الأمريكي ومآلاته»

«إن ما تقوم به تركيا في عفرين في منع المواطنين من العودة إلى قراهم وبلداتهم، إلى فرض المناهج والرموز الرسمية التركية، والممانعة في تمثيل قوات سورية الديمقراطية في هياكل الحل السياسي «اجتماعات جنيف– اللجنة الدستورية» أعطت نموذجاً سيئاً بالنسبة لدورها في اتفاقات أستانا، وخلقت الكثير من التشكيك والتشويش على دور أستانا في الأزمة السورية. دون إغفال أن المحرّض المتسبب لهذا السلوك هو العدو الأمريكي في المنطقة الشمالية.

قوات سورية الديمقراطية التي تتعاطى مع الموقف على أساس رد الفعل تجاه السلوك التركي، في عفرين والشمال السوري عموماً، هي الأخرى تدور في الحلقة المفرغة ذاتها، وتحاول الإبقاء على سياسة «الاستفادة من الكل» في وقت تذهب فيه الأمور باتجاه نقطة الصفر وحسم الخيارات، مما يعني إما الاصطفاف مع محور الحل السياسي، أو مأزق جديدة تكرر مأساة عفرين، وتعقّد المشهد أكثر مما هو معقد أصلاً.»

■ قاسيون العدد 916 «المنطقة الآمنة.. لا أمان مع واشنطن»

«تحاول قوى الإدارة الذاتية جاهدة الإبقاء على الوجود الأمريكي في المنطقة، ظناً منها بأنّ بقاء القوات الأمريكية من الممكن أن يردع تركيا عن القيام بأية مغامرة عسكرية، في حين أن جميع المعطيات تشير إلى أن هذه الحماية المزعومة ما هي إلا أداة ابتزاز لتركيا قبل أن تكون دعماً لقوات الحماية، يمكن أن تنتهي في أية لحظة

إن استثمار واشنطن في المأزق الذي تمر به قوى الإدارة الذاتية يمنحها فرصة لممارسة المزيد من الابتزاز وفرض الشروط، فقوات الحماية الذاتية التي تورطت مع مشاريع واشنطن تمر بمأزق. بعد أن تم تضخيم دورها بشكل مفتعل، بما يُحمِّلها عبئاً يفوق طاقاتها في منطقة تعجّ بالتناقضات على أكثر من مسار، ومن أكثر من جهة، وبين دول عديدة.»

■ قاسيون 924: «هندسة اجتماعية أم منطقة آمنة؟»

«إنّ الطرفين الأمريكي والتركي، يعلمان أكثر من أيٍّ أحد آخر، أنّ التوافق بينهما ليس أكثر من تكاذب، يحاول كل منهما من خلاله لا الاتفاق مع الآخر، بل الإيقاع به عبر أي اتفاق كان...»

«فوق ذلك كلّه، فإنّ مبدأ السيادة السورية الكاملة على كامل الأرض السورية، هو مبدأ لم يكن قابلاً للنقاش حقوقياً ووطنياً، وبات غير قابل للنقاش عملياً بحكم توازن القوى الدولي الجديد وتطوراته، وأية منطقة آمنة مزعومة، لن تكون أكثر أمناً وهي خارج إطار السيادة السورية»

■ افتتاحية قاسيون 926: الآمنة و«التكاذب» الأمريكي التركي

«إنّ الانحسار التدريجي للتأثير الأمريكي على الملف السوري، سيجد طريقه للتبلور عبر أشكال متعددة، وظهر الآن بشكل أوّلي، عبر تنازل أمريكي شكلي و«قانوني» عن قسم من النفوذ ضمن الشمال الشرقي، وجاء هذا التنازل لتركيا بالذات بشكل مقصود، وتسعى من خلاله واشنطن للاستثمار في تراجعها الاضطراري، عبر محاولة بذر الشقاق بين الروس والأتراك، أو بالحد الأدنى افتعال مشكلة تُعيق التقدم في الملفين الآخرين الموضوعين على الطاولة: إدلب واللجنة الدستورية.»

■ قاسيون 927: جانب آخر في مسألة «المنطقة الآمنة»

«إن المنطق السليم في التفكير تجاه أيّة حالة مأزقية كتلك التي تمر بها القوى المهيمنة في الشمال الشرقي من البلاد، هو العمل للخروج بأقل الخسائر، أما البقاء ضمن دوامة الصراع الإقليمي والدولي، ومتاهة الانقسام الأمريكي الداخلي، والاستناد على وعود هذه الجهة أو تلك في هذه الإدارة، معناه تحويل المسألة الكردية إلى سلعة في بازار المصالح الدولية والإقليمية.»

التعقيدات في سورية «لا تلغي حقيقة وجود مسألة كردية ينبغي أن تكون ضمن أجندة القوى الوطنية السورية، من خلال عملية الحل السياسي وبناء سورية الجديدة، لاسيّما أنّ الكثير من التعقيدات الحالية والتدخلات الدولية في هذا الملف تمر من خلال تلك الثغرات التي أوجدتها سياسات إنكار الوجود والإقصاء والتمييز القومي».

■ افتتاحية قاسيون 928: «ليس أمام تركيا حل وسط!»

«ظهر موقفان واضحان ومتناقضان في كيفية التعامل مع المسألة «العدوان التركي على سورية»؛ الموقف الأمريكي يصر على عزل الشمال الشرقي عن سورية عبر دعوته إلى «حوار بين تركيا والكرد»، وبغض النظر عن الدولة السورية. وفي المقابل، تدعو روسيا إلى حوار متوازٍ بين الحكومة السورية والكرد، وبينها وبين الحكومة التركية.»

«الاتجاه العام لانسحاب أمريكي كامل من سورية، بات أكثر وضوحاً، وتجري الآن محاولة تأسيسه، بحيث يترك وراءه فوضى عارمة تغطي الوظيفة نفسها التي يغطيها وجوده؛ فوظيفة الأمريكي في منطقتنا كانت ولا تزال: الفوضى.»

■ افتتاحية قاسيون 935: «نحو الخروج الأمريكي والتركي!»

بيان من منظمة الحسكة لحزب الإرادة الشعبية

تتصاعد منذ أيام التهديدات العدوانية التركية بالتدخل العسكري في الشمال الشرقي من البلاد، وإقامة ما يسمى بمنطقة آمنة بذريعة الحفاظ على الأمن القومي، مستفيدة في ذلك من موقف أمريكي مسبق عن منطقة آمنة، ليتضح خلال التصريحات المتبادلة الأمريكية– التركية، وبحث التفاصيل، بأن كلا الطرفين يريد هذه «المنطقة الآمنة» وفق مصالحه، وأن كليهما يهدف من وراء هذه المسألة إلى تثبيت نفوذه، وشرعنة وجوده، وتحقيق مكاسب جديدة، لتخضع مسألة شمال شرق سورية بمكوناتها المختلفة الكردية والعربية والآشورية والسريانية، من جراء ذلك إلى المزيد من التجاذب الدولي والإقليمي، وتتحول إلى ساحة لعقد الصفقات، أو تصفية الحسابات ما سيؤدي إلى تعقيد الأوضاع أكثر مما هي معقدة...

إن كل ما يجري من تهديدات ومفاوضات وردود أفعال، وتحشيد قوى عسكرية على الأرض، وتحضيرات ميدانية، هي برمتها وبالمحصلة بمثابة عملية تخادم بين الأطراف المختلفة، لن تؤدي إلا إلى استدامة الأزمة السورية عموماً، وزيادة خطر وقوع كارثة إنسانية جديدة، يدفع ثمنها أبناء الشمال السوري بمختلف انتماءاتهم.

إن لجم التهديدات التركية، ومواجهة مخاطر التقسيم، أو الاحتلال، أو محاولات فرض الأمر الواقع، يتطلب حلاً حقيقياً ونهائياً للوضع في الشمال الشرقي، وعموم المنطقة الشمالية من البلاد، وذلك من خلال منع كل أشكال الوصاية وتقاسم النفوذ، واستعادة سيادة الدولة السورية على كل أراضيها، وانسحاب كل القوى الأجنبية، من خلال حل سياسي شامل على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 كاملاً غير منقوص، ما سيسمح بمناقشة المسألة الكردية أيضاً على طاولة التفاوض، في جميع أطرها «أستانا، اللجنة الدستورية، جنيف» مما يتطلب تمثيل جميع القوى السياسية الكردية وكذلك تيار الإدارة الذاتية في المفاوضات، وحل المشكلة الكردية في إطار عملية التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، بما فيها تأمين الضمانات الدستورية لحقوق المواطنة المتساوية للجميع بغض النظر عن القومية والدِّين والطائفة والجنس، وما يترتب على ذلك من تساوي الجميع في الحقوق والواجبات، والسعي الجاد لانخراط كل السوريين في عملية الحل السياسي عبر تطبيق جميع القرارات الدولية وخصوصاً القرار 2254، للوصول إلى حل شامل وحقيقي للأزمة السورية.

■ 2019/8/7

لجنة محافظة الحسكة لحزب الإرادة الشعبية

أول الرقص حنجلة؟!

وضعت خمسة شركات عامة ضمن خطط التصفية والتشاركية بشكل رسمي، وهي: «شركة بيرة بردى، شركة اليرموك للمعكرونة، شركة الشرق بحلب، شركة غراوي، كونسروة الميادين»، وذلك تحت عنوان تطوير الأداء وتحسينه، ومن أجل الاستمرار بالعملية الإنتاجية.

■ عاصي اسماعيل

لا شكَّ أن هذه الشركات متباينة من حيث واقعها ووضعها، وخاصة بعد سني الحرب وتداعياتها التدميرية التي طالتها، كلاً أو جزءاً، كما لا شك أنها بحاجة للكثير من أجل استعادة إنتاجها ومكانتها على خارطة الإنتاج المحلي، سواء من أجل تغطية بعض من حاجات السوق، أو من أجل أن تأخذ دورها على مستوى ما تحققه من قيمة مضافة، باعتبار مكونات إنتاجها الأساسية محلية.

أول الرقص حنجلة كما يقولون فسياسات اضعاف دور الدولة مستمرة ولا مانع لدى متبنيها والقائمين عليها والمستفيدين منها من الوصول بها للعجز والاستسلام

من التطوير للتصفية

لقد نقل عبر وسائل الإعلام، أن مديرة المؤسسة العامة للصناعات الغذائية صرحت أن: «هناك مساعي حقيقية لاستنهاض الشركات المتوقفة في المؤسسة، وتقديم المقترحات لإعادة تشغيلها، تجنباً لخسائر مستقبلية، حيث تم تشكيل لجان لتقييم الأصول الثابتة في الشركات، عبر فرق عمل، وتمت الاستعانة بهيئة التخطيط والتعاون الدولي وهيئة التخطيط الإقليمي، ووزارة الزراعة، واتحاد غرف الصناعة، واتحاد العمال لدراسة وتحليل واقع الشركات المتوقفة، والفترة الزمنية المتوقعة للتنفيذ لإعادة تشغيلها».

هذا التصريح الذي يحمل ضمناً الحفاظ على هذه الشركات وتطويرها، تم نسفه مباشرة من خلال تتمة التصريح.

حيث ورد أنه بالنسبة لشركة بردى، «اقترح أن يتم استثمار الموقع بمشاريع خدمية عن طريق نظام BOT»، على مرحلتين، «الأولى تأجير أجزاء من الشركة بعد سبر سعر السوق للأرض بما يساهم بتأمين رواتب العمال، وذلك عن طريق الإعلان للتأجير، وسيتم ذلك فور الحصول على الموافقة، في حين تضمنت المرحلة الثانية أنّ يتم تحويل الشركة إلى مشروع سياحي يتم الاستفادة من ريعيَّته لإنشاء مشاريع صناعية جيدة، تعود ريعيتها للمؤسسة».

وبالنسبة لشركة اليرموك، فاقترحت المؤسسة «أن يتم طرحها على التشاركية وفق توجهات الحكومة، إما بنفس النشاط، أو بنشاط بديل ملائم للمواد الأولية الموجودة في المنطقة».

وبالنسبة لشركة الشرق في حلب، «يتم حالياً إعداد دراسة جدوى اقتصادية لخط حليب منكَّه في معمل الألبان.. كما تم إعداد دراسة جدوى اقتصادية لإعادة تأهيل خط البيرة غير الكحولية.. ويتم حالياً التفاوض مع بعض الشركات لإمكانية المشاركة.. وبخصوص خط البيرة الكحولية فقد تم إعداد دراسة جدوى اقتصادية لإعادة تأهيله.. وتمويل المشروع بقرض».

أما شركة غراوي، «اقترح الاستفادة من العقارات المتوفرة فيها عن طريق الإعلان للتأجير أو التشغيل، وذلك ريثما يتم تحضير ملف لاستثمار موقع الشركة وفق التشاركية مع القطاع الخاص».

وبالنسبة لكونسروة الميادين، «يتم حالياً إعداد دراسة جدوى اقتصادية لإعادة تشغيل المعمل، على أن يقام فيها معمل لحوم باردة كنشاط بديل عن الكونسروة»، ولعل هذا المعمل هو الاستثناء الوحيد ضمن القائمة أعلاه، حيث فعلاً تم الحفاظ عليه مبدئياً، بانتظار ما ستسفر عنه دراسة الجدوى الاقتصادية طبعاً.

سياسات إضعاف الدولة

ربما ليس مستغرباً البدء بعمليات التصفية لبعض المعامل والمنشآت الصناعية العامة، وخصخصتها تباعاً تحت عناوين «التشاركية» و«الاستثمار» وغيرها من العناوين الحكومية «الرنانة» المتناسبة مع سياساتها المعلنة ذات الجوهر والطبيعة الليبرالية المحابية لمصالح المستثمرين على طول الخط، وعلى حساب قطاع الدولة والاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية، طالما ذرائع «التوقف عن العمل- الدمار- الحصار- العقوبات»، هي البوابات التي تمرر من خلالها كل الموبقات.

بانتظار ما ستسفر عنه الأيام القادمة من عمليات تصفوية جديدة تطال قطاعنا العام الاقتصادي، والمنتج منه بشكل خاص، فأول الرقص حنجلة كما يقولون، والحبل ع الجرار، فسياسات إضعاف دور الدولة مستمرة، ولا مانع لدى متبنيها، والقائمين عليها والمستفيدين منها، من الوصول بها للعجز والاستسلام على ما يبدو.

فيسبوكيات

نفتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست متداول، مرفقاً بصور توضيحية، حول واقع توزيع مادة المازوت، يقول:

● «كيفية استخدام المازوت لهذا العام.. ملعقة كبيرة صباحاً.. وملعقة كبيرة مساءً.. عند الضرورة».

وحول ما نقل عن لسان مدير المناهج من خلال حديثه عبر إحدى المحطات الفضائية بأن سبب ثقل الحقيبة ليس الكتب فهي لا تأخذ سوى حيزٍ صغير، وإنما بسبب مطرة الماء والسندويش الذي يضعه الأهل لأولادهم، علق البعض بما يلي:

● «والأقلام والممحاة والألوان كلووو بينقل الشنتة».

● «يعني منخفف وبلا ما نبعت سندويشة ومطرة ماء».

● «عنجد ضحكي والله، أنا بحطلوا لإبني طنجرة كبسة مو شي بقرف ولو».

وحول حديث مدير عام محروقات حول توزيع مادة المازوت وعن موعد الدفعة الثانية بأنه لا مسوغ للخوف من حدوث نقص بكميات المادة.. لكن لا أحد يعلم بالغيب، علق البعض بما يلي:

● «وزعو الدفعة الأولى وبعدين تحدث عن الثانية لهلق ما عبينا صرلي من 9/9 مسجل دور».

● «للأسف ليس لنا ثقة بهذه التصريحات وتجربة السنوات الماضية خير دليل».

وحول حديث وزير الإسكان بأن هناك خطة لتشييد 100 ألف وحدة سكنية.. وتسديد الأقساط يصل لـ25 عاماً، علق البعض بالتالي:

● «يا سادة التنفيذ وليس التصريح أصبحنا نأمل بحلم اليقظة للبت بهكذا مواضيع».

● «ما زالت التكاليف عالية جداً».

وحول تصريح مدير تموين دمشق بشأن، مقاطعة المحلات التي تُسعر بشكل غير منطقي، بالإشارة إلى ارتفاع أسعار الألبسة، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «مو لتحطو لجان تموينية شبعانة مو تطلع عالسوق عالفاضي».

● «اقتراح إدارة الرقابة التموينية مقاطعة محلات بيع الألبسة .. فهل هذا بديلاً عن الرقابة التموينية ومعاقبة المخالفين!!».

● «اللي ما معو غصب عنو رح يقاطع هي المحلات وطلع منو إنو المواطن بحلها بشوطين روحة ورجعة بالسوق».

حول ما ورد عبر صفحة الحكومة حول وضع عدد من معامل الأعلاف في الخدمة بعد إعادة تأهيلها، علق البعض بما يلي:

● «لا تغطي الحاجة.... بل تعطي مقنن فقط».

● «منروح عالمؤسسة تنجيب أعلاف بيقولوا ما في وبتلاقي منو بالسوق معبا».

● «من زمان ما في توزيع أعلاف وما شفنا شي».

ومن صفحة الحكومة أيضاً حول ورشة النهوض بالصناعات الحرفية، علق البعض بما يلي:

● «بدنا ورشة النهوض بالمعيشة الراتب ما بيكفي أربعة أيام بالشهر».

● «لتفعيل وتأصيل خريجي الثانويات المهنية والمعاهد التقنية يلزم ربط ترخيص أو مزاولة المهنة بشهادات تلك المدارس أو المعاهد!!!».

ونختم ببوست متداول على وقع الاحتجاجات الشعبية الجارية، بالإقليم والعالم، يقول:

● «من سخريات القدر أن الأغنام تعيش طوال حياتها خائفة من الذئب.. وفي النهاية يأكلها الراعي».

وناقل الكفر ليس بكافر!

لنفتح قبر التعاون السكني!

يتشارك الكثيرون من المنتسبين للجمعيات السكنية منذ أعوام طوال حلماً واحداً رأوه يحتضر أمامهم دون أن يحصلوا على بديل: الحصول على مسكن بسعر التكلفة «التعاون». وهذا الحلم الذي يتلاشى تحت وطأة العقبات والتمديدات المستمرة لم يبقَ منه حياً سوى الأمل.

■ النجم أبو سلام

أمّا الحكومة، والتي لا تنفذ أو تصدر قراراً إلّا لخدمة الحيتان المتنفذين، والتي تتجاوز في الكثير من الأحيان حدّ طمعهم وجشعهم على مبدأ «ملوكي أكتر من الملك»، فهي الراعي الرسمي لقتل هذه الأحلام، كما هي الراعي الرسمي لقتل أحلام الكثيرين غيرهم.

مقاسم بأسعار فلكية

بعد انتظار عشرات السنين قامت المؤسسة العامة للإسكان بتوزيع «أو بيع لنكون أدق بتعابيرنا» مقاسم ضاحية الفيحاء شمال غرب دمشق. ولكن هيهات أن تفعل الحكومة ذلك بدافع من واجبها تجاه الجمهور العريض الذي يعاني مشاق السكن بلا حلول. فقد باعت هذه المقاسم بأسعار فلكية «تعاونية!!» للجمعيات المنتظرة منذ سنوات، وعللت ذلك بكل برود «بارتفاع تكاليف الاستملاك».

وطبعاً، وكما هو منتظر ضمن سياق سياسات اقتصادية لا تأخذ بحسبانها إلّا مصالح القلّة الثريّة، وضعت في سبيل امتلاك المقاسم شروطاً «تعجيزية» ملزمة. فعلى الجمعيات دفع ثمن المقاسم ضمن مهلة زمنية قصيرة وقبل إبرام العقد واستلام المقسم. ومن لم يقل سمعاً وطاعة ويجرؤ على المساءلة سوف يُلغى تخصصه بالمقسم الموعود.

رسوم ورسوم ورسوم

تمّ إلزام الجمعيات قسراً على دفع رسوم العقد، وهي الرسوم التي يعفيهم القانون من دفعها. ومن لم يدفع يُلغى تخصصه.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فتابعت الدوائر المحلية والبلديات بذات النهج وقامت بإلزام الجمعيات بدفع رسوم الترخيص، وهي الرسوم التي يعفيهم كذلك القانون من دفعها. ولا يحتاج الأمر لدلائل كثيرة ليعلم المواطن الذي يقاسي منذ سنين بأنّ هذه الدوائر والبلديات لم تقدم أية خدمة للجمعيات، ولكنّ رسومها أضافت تكاليف الخدمات والمرافق العامة والبنى التحتية على ثمن المتر السكني، وبأسعار فلكية كذلك. و«اللي ما بيدفع ما إلو ترخيص» وسيفقد بالتالي تخصصه بالمقسم.

ثمّ يأتي دور وزارة المالية التي ألزمت الجمعيات بدفع الرسوم وكذلك بدفع 80% من رسوم التنازل للخزينة العامة، دون أن تُقدم أية خدمة أو تسهيلاً أو تشجيعاً للتعاون السكني، فالمتابع يعلم بأنّ التسهيلات والحوافز والإعفاءات محجوزة فقط للمتهربين من الضرائب من كبار السوق.

لماذا نَبْذَ التعاون السكني؟

لا تكتفي الحكومة بأقسامها ووزاراتها بكلّ ما ذكرنا، بل تخرج كل يوم لنا بقرار دَفْع جديد وتكاليف باهظة جديدة. وإذا ما لجأنا إلى ما يفترض بأنّه اتحادنا: الاتحاد العام التعاوني السكني، قيد التصفية هو الآخر، فلن نسمع أكثر من تذمر ناعم يستتبعه: «في مراسلات مع المؤسسة العامة للإسكان بهالخصوص، فإذا بدكن استنوا». وكلمة «استنوا» هذه تعني إلغاء التخصص أولاً.

وثانياً تستحضر في أذهاننا المثل الشعبي: ليطلع عالجوزة.

لكن ما الغاية من مثل هذه العقبات؟

ببساطة، الغاية هي ذاتها في جميع السياسات الحكومية منذ سنوات، والتي لم تزدها الحرب سوى ضراوة: إفشال أي جهد تعاوني اجتماعي لخدمة مصالح القطاع الخاص.

لقد بات واضحاً للجميع بأنّه من الأسهل «والأقل تكلفة» أن تكون متعهداً خاصاً تبني مقسماً وتبيعه من أن تكون جمعية تعاونية تحاول إسكان أعضائها.

والذي «يستفز أكثر» كما يقول أعضاء الجمعيات، إنّ هذه الجهات لا تقدم شيئاً، أيّ شيء ولو فتات، لهذه الجمعيات مقابل ما تدفعه.

ويبقى عضو الجمعية التعاونية ذو الدخل المحدود محل الاستنزاف. أو ربّما وهو الأغلب، الإسراع لبيع رقمه علّه يجني تعويضاً عن أمواله المنهوبة «مبالغ غير كافية حتّى لتسدّ قيمة أمواله المدفوعة إذا ما أخذنا بالحسبان معدلات التضخم المتزايدة»، وذلك قبل أن يأتيه قرار دفع جديد. والمشتري دوماً موجود، فسماسرة العقارات بالأمس تطوروا اليوم، وبات اسمهم شركات تطوير عقاري وشركات إعمار.

ويبقى المواطن كما يُقال: «كالعالق بمخلبي نسر، إن هو قايضه أكله، وإن هو تركه قتله».

سهل الزبداني.. خسارات فادحة ودعم خلبي!

تعرضت الأراضي الزراعية في منطقة الزبداني لأضرار عديدة، منها ما هو مفتعل ومنها العشوائي، نتيجة المعارك والاقتتال الذي شهدته المنطقة خلال سنوات الحرب.

■ مراسل قاسيون

تعرض الفلاحون خلال هذه الفترة لأزمات مادية كبيرة، مما اضطرهم لبيع العديد من ممتلكاتهم الشخصية كسياراتهم وآليات الزراعة... إلخ، وذلك لعدم القدرة على تحمل تكاليف المعيشية الخانقة للجميع آنذاك، وذهب بعدها العديد منهم إلى الأعمال الحرة، باعتبار العمل بالأرض والزراعة أصبح محفوفاً بالمخاطر، بالإضافة إلى فقدانه مقوماته ومستلزماته.

خسارات فادحة

30 ألف فدان مشجّرة، أصبحت عبارة عن أرض بور، وقرابة مليون ونصف المليون شجرة مثمرة، كانت الزبداني تتغنى لها، باتت غير موجودة تقريباً بحسب الأهالي، بينما قاربت التقديرات الرسمية النصف مليون شجرة فقط، بالإضافة إلى خروج أكثر من 1000 بئر من الخدمة، وما تعرضت له شبكات الري والمضخات من عمليات تخريب ودمار، بالإضافة إلى خسارة عشرات المليارات من الليرات السورية، وهو حجم مساهمة سهل الزبداني في الإنتاج الزراعي خلال الموسم الواحد، وما يرافق ذلك من إيرادات بالقطع الأجنبي، جراء عمليات تصدير بعضٍ من هذا الإنتاج، كانت تدخل للخزينة العامة للدولة، وهي حصيلة خسارات فادحة، فاقت أسوأ التوقعات بالنسبة لفلاحي المدينة.

وعود لم ترَ النور

تزامنا مع استعادة الاستقرار في المنطقة، في صيف عام 2017، عاد الفلاحون إلى العمل على إعادة تأهيل سهل الزبداني، محمّلين بالوعود التي تتضمن الدعم على كل مادة تخصّ الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي والحيواني، لكن القضية لم تؤخذ على محمل الجد، وبما يفي الحاجة الفعلية لإعادة التأهيل المطلوبة، وبما يؤمن مصدر رزق للفلاحين والعاملين بالإنتاج الزراعي في المنطقة، علماً أن 80% من أهالي المنطقة تقريباً يعتبر موردهم الأول والوحيد مرتبطاً بالأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي والحيواني، أي إن عشرات الآلاف من المواطنين كان اعتمادهم على ما تقدمه لهم الأرض من مقومات حياة، بالإضافة إلى ما يقارب الـ2000 عامل من غير سكان المنطقة كانوا يقتاتون من العمل بالزراعة فيها.

بين الدعم وتكاليف الإنتاج

دعمت مديرية الزراعة في الزبداني الفلاحين بعشرة آلاف غرسة فقط، ودُفعة أسمدة واحدة، علماً أن الوقت الذي تحتاجه الغراس لتصبح أشجاراً منتجة هو 10 سنوات تقريباً.

فبحسب تعليق بعض الفلاحين: «عطونا كم شتلة وما عادو تعرفوا عشي.. مفكرين بيكبرو لحالون؟» قاصدين بذلك كافة مستلزمات الإنتاج «تكاليف رش المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية والأدوية والري وتكاليف الآلات الزراعية والوقود اللازم لعملها»، والذي يُعدُ من أبرز الأعباء التي يتحملها المزارع، فسعر برميل المازوت 100 ألف ل.س.

فبالحديث عن هذه المادة، المازوت، وكما أفاد العديد من الفلاحين، أن الحكومة، وكما أعلنت رسمياً، قد دعمت مديرية الزراعة في الزبداني بكميات من مادة المازوت مخصصة للاستخدام الزراعي، لكن الفلاحين على حد قولهم، لم يحصلوا عليها، أو على غالبيتها، وأنه تم بيعها وتسريبها، للفنادق والمطاعم والمنشآت السياحية في المنطقة، بشكل ما، وكما علقوا: «على عينك يا تاجر».

«إذا منوقف منموت من الجوع»!

لجأ عدد من الفلاحين لزراعة بعض أنواع الخضراوات لتغطية جزء من تكاليف معيشتهم، باعتبارها أقل تكلفة وأسرع إنتاجاً، لكنها أقل مردوداً بلا أدنى شك، وأكثر قابلية للخسارة، بالإضافة إلى أنّ المناخ لا يساعد بشكل عام على زراعة الخضراوات في المنطقة.

وقد علق على هذا الموضوع أحد الفلاحين قائلاً: «عم نشتغل ما عم توفي معنا.. وإذا منوقف منموت من الجوع».

وإلى الآن، وبعد مضي ثلاث سنوات، قدم فيها الفلاحون العديد من الشكاوى من أجل الوصول إلى دعم حقيقي على مستلزمات الإنتاج، الزراعي والحيواني، ولا زالوا متأملين الاستجابة والنظر إلى قلة حيلتهم، والاستماع إلى مطالبهم، ومحاسبة المقصرين، وكشف الستار عما يجري خلف الكواليس، والتبيّن من شكوكهم حول تواطؤ بعض المسؤولين عن الدعم المخصص لسهل الزبداني!.

ولسان حالهم يقول: دوام الحال من المحال..

الزيتون والزيت موسم واعد و«الحال من بعضو»!

بدأت عمليات قطاف الزيتون في كافة المحافظات السورية منذ مطلع الشهر الماضي تقريباً، وما زالت مستمرة، كما بدأت عمليات عصر المحصول لهذا الموسم، الذي اعتبر مبشراً لهذا العام، ومع ذلك فإن معاناة الفلاحين ما زالت على حالها كما كل موسم.

■ سمير علي

فقد صرّح مدير مكتب الزيتون في وزارة الزراعة، لوكالة «سانا» بتاريخ 2019/10/23، بأن: «الحالة العامة للثمار والزيت المنتج جيدة وعملية القطاف وعصر الزيت تسير بشكل طبيعي»، لافتاً إلى: «زيادة الإنتاج هذا الموسم بنسبة نحو 25% مقارنة بالموسم الماضي، فتقديرات الإنتاج تشير إلى 830 ألف طن زيتوناً و150 ألف طن زيتاً، مقارنة بنحو 700 ألف طن زيتوناً و120 ألف طن زيتاً خلال الموسم الفائت».

تكاليف مرتفعة

معاناة الفلاحين المستمرة في كل موسم مرتبطة بتكاليف الإنتاج المتزايدة عاماً بعد آخر، بالإضافة إلى أوجه الاستغلال الكثيرة التي يتعرضون لها، والمرتبطة غالباً بعمليات التسويق، سواء للزيتون أو للزيت، حيث تتضافر هذه وتلك على الفلاحين بحيث بالكاد يستطيع تغطية تكاليف إنتاج الموسم، وربما مع كفايته من الزيتون والزيت للاستهلاك المنزلي خلال عام ليس إلا.

التكاليف المرتبطة بالموسم كبيرة، اعتباراً من عمليات الحراثة والتقليم الدورية، مروراً بعمليات التسميد والاستصلاح الضرورية، وعمليات مكافحة الآفات والحشرات، وصولاً إلى عمليات الري والسقاية وما تحتاجه من محروقات وشبكات ري، وليس انتهاءً بعمليات القطاف وأجورها المرتفعة، ليصل الفلاح أخيراً إلى أجور نقل المحصول، سواءً إلى الأسواق أو للمعاصر، وأجور المعاصر، مع إضافة أسعار العبوات البلاستيكية والأكياس، وغيرها من التكاليف النثرية الكثيرة الأخرى.

الأمر بالنسبة للفلاحين لا يقف عند هذه الحدود من التكاليف، فالتقيد بالمواعيد له تداعياته الكبيرة على هذه التكاليف أيضاً، حيث تكون سلبية بحال التأخر فيها وذلك ارتباطاً بالحالة الجوية ودرجات الحرارة «التقليم- الحراثة- التسميد والمكافحة- القطاف- العصر..»، وأخيراً، التسويق الذي يبتلع الربح لمصلحة التاجر، سواء كان للزيتون أو للزيت.

بعض الفلاحين في المنطقة الساحلية تضرروا جرّاء إغلاق بعض المعاصر في المنطقة، كونها غير مرخصة، وخاصة أصحاب البساتين القريبة منها، حيث سيضطر هؤلاء لدفع مبالغ إضافية لقاء أجور نقل محاصيلهم، والبعض الآخر تضرر من تسعيرة أجور العصر في المعاصر، وما يتبع عمليات العصر من نفقات جراء نقل مخلفات العملية «ماء الجفت» من أجل استخدامها بعمليات السقاية اللاحقة، أو زيادة هذا السعر مقابل عدم استلام هذه المخلفات.

معاناة الفلاحين المستمرة في كل موسم مرتبطة بتكاليف الانتاج المتزايدة عاماً بعد آخر بالإضافة لأوجه الاستغلال الكثيرة التي يتعرضون لها والمرتبطة غالباً بعمليات التسويق

أسعار الزيت

تتفاوت أسعار زيت الزيتون في الأسواق الداخلية وللمستهلكين، وذلك بحسب كل منطقة ومدى قربها وبعدها عن مركز الإنتاج، وبحسب دور وفاعلية التجار والمسوقين، بالإضافة إلى ما يتم حجزه من كميات الإنتاج مسبقاً من أجل الأسواق الخارجية، سواء عبر عمليات التصدير الرسمي، أو عبر عمليات التهريب كما جرت العادة.

المتوقع هذا العام ألّا يكون هناك اختلاف بالأسعار عما كانت عليه أسعار العام الماضي، فقد أوضح رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية، عبر إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2019/9/12، أنه: «في حال تم تصدير المنتج كما يَعِد التجار، فإن أسعار الزيتون ستكون مناسبة سواء للفلاح أو للمستهلك، مشيراً إلى أن الغالون سعة 20 ليتراً يباع ما بين 25- 26 ألف ليرة سوريّة منذ العام الماضي»، مشيراً إلى أن: «الأسعار ترتفع تدريجياً حتى نهاية الموسم كما تجري العادة عموماً في المواسم المنتجة».

طبعاً هذا السعر هو وسطي بالنسبة للمستهلك في أسواق المنطقة الساحلية، علماً أن التاجر يشتري من الفلاح بسعر أدنى من ذلك، كما يصل السعر في دمشق إلى ما يتجاوز الـ30 ألفاً للغالون بالنسبة للمستهلكين، وهو أعلى من ذلك بحال بيعه بالمفرَّق.

الخلاصة أن زيادة الإنتاج بنسبة 25% في هذا الموسم، بحسب التصريحات الرسمية أعلاه، لن تنعكس إيجاباً، لا على الفلاحين ولا على المستهلكين، خاصة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما يتم الحديث عنه حول تداعيات مسألة استبعاد زيت الزيتون السوري من السوق العالمية، والذي ردت عليه الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بحسب وسائل الإعلام، بأن: «المواصفة المعدَّلة لم يتم اعتمادها بشكل نهائي، وإنما تتم مناقشتها من مجموعة العمل الإلكترونية في لجنة دستور الغذاء التي لها نقطة ارتباط مع هيئة المواصفات والمقاييس السورية».

لقد كان لهذا الأمر انعكاساته السلبية على الفلاحين، حيث تعتبر هذه التداعيات فرصة مؤاتية للتجار، مسوقين محليين ومصدِّرين ومهرِّبين على السواء، من أجل الضغط على المنتجين عبر المزيد من تخفيض الأسعار عليهم بالنتيجة، بذريعة الاستبعاد تلك.

انشالله بترسبوا!

قال شو؟ الحكومة عم تدرس رفع سعر ليتر الكاز من 215 ليرة لـ 240 ليرة، طبعاً هل الشي صار بعد ما وافقت رئاسة مجلس الوزراء على هل المقترح... والله ما بدها دراسة! الله يقويكون..

■ دانا عبد العال

صحيح أنو هل الدراسة هي خلت لكتيرين من الناس يتساءلوا من السؤال «شو يعني كاز؟؟» بس عدم المؤاخذة يمكن لأنو من شي 30- 40 سنة ما عم نستخدم الكاز! بس هل اللجنة وضحت ها إنو في بعض الصناعات بتدخل فيها مادة الكاز.. لهيك حاجة تتساءلوا «من السألة» يا مواطنين.

من اليوم ورايح بعد هل الدراسة الخارقة الحارقة المتفجرة، ولأنو أكيد هل الزيادة هي لمصلحة المواطن!! رح يبطل المواطن السوري استعمال البابور ورح ينقل لاستعمال الغاز، لأنو بالتأكيد حيصير الغاز أوفر بكتير!! بس رغم هيك ما فينا نلغي رجاء واحد من المواطنين وهو عم يرجوا حدا أنو يرفع توصيتو للحكومة «أوصي أن تقوم الحكومة بشراء وتوزيع بابور كاز لكل أسرة سورية، مع تخصيص لها بتنكة كاز شهرياً على بطاقتكون الذكية، توفيراً للغاز والمازوت لأنو «بابور الكاز بيستعمل للطبخ وللدفا بالبرد ويمكن نستخدمو للضو تمهيداً لقطع الكهربا اللي ناطرينو متل كل شتوية» بس رجاءً لا تنسوا تأهيل حرفة السنكري!!».

ولأن وزارة النفط استندت «المقصود فيها أكيد مو أنها اتكأت» باقتراحها ع توصية صادرة عن اللجنة الاقتصادية بـ 2015 بتضمن الموافقة على رفع سعر الكيروسين العادي بما يتناسب مع سعر البينزين منعاً لغش البينزين فيه ورح يكون سعرو أقل بعشر ليرات بس!! من سعر البينزين العادي «محاولة ضبط سعر رهيبة.. كمان الله يعطيكون العافية»، بالإضافة لضبط حالات غش رهيبة بالكازيات، ارتفع سعر المذيبات يلي يمكن يتم خلطا مع البينزين لكون مواصفاتها الكيمائية قريبة كتير من مادة البينزين، وكمان تم رفع أسعار المذيبات اللي بتدخل بصناعة الدهان وكمان خوفاً من استخدامها في غش البينزين!!...

يعني، والله ربطتوا لسانو للواحد وخليتوه يتأكد أنو البينزين سليم ومعافا ومو هو سبب بضرب طرنبات وأعطال السيارات...

صار وقت ندور ع السبب المقنع!!!

نحنا كشعب عقلنا كبير ومنحسبا كتير منيح، صرنا منعرف أنو هل البوابة هي رح تفتح علينا بوابات جهنم مندون لا احم ولا دستور، كيف؟ يعني اليوم في دراسة مُعلنة لرفع مادة الكاز اللي مستحيل يكون في بيت بسورية كلها بيستخدمو- غاز- مازوت وخدوا بعدا ارتفاع جنوني بسعر جرزة البقدونس اللي رح توصل لـ 100 و150ليرة إذا مو أكتر، لأنو صار في دراسة لرفع سعر ليتر الكاز اللي مو مستعمل بالبيوت السورية ووو... إلخ، وكلو هاد ونحن فايتين ع فصل الشتي.

يعني عيب الواحد ينقل حكي، بس متل ما رد واحد عليكون ع فيسبوك «يا رب تريحها لهل الحكومة بس ع قد ما عم تتعب وهي عم تفكر وتدرس شو بدها ترفع لترفع...».

وأخيراً، مطلب صغير من كومة هل المطالب لشعبنا العظيم اللي بعدو مناضل ومثابر ع تحمل دراساتكن وقراراتكن على وحدة من صفحات فيسبوك: «يا ريت ما تنسى اللجنة الاقتصادية تدرس مقترح رفع سعر كرامة المواطن السوري شوي!!»..

ولكم جزيل الشكر...

يقول مزارعو الدخان إن الدونمات القليلة التي تزرع من التبغ، تستنزف المزارع عاماً كاملاً، فعندما يباع التبغ في شهر أيلول تقريباً، يبدأ المزارع في شهر تشرين بتجهيز المساكب، ويزرع بين شباط وآذار وفقاً للمناطق، وتستمر العمليات اللاحقة حتى جمعه مجدداً في الخريف. أدخلت زراعة التبغ إلى سورية من 1580 م أيام الاحتلال العثماني، وكانت اللاذقية أولى مناطق زراعته... المحصول الذي يزرع في الملكيات الصغيرة يحقق معدل ربح جيد، ولكنَّ رقماً قليلاً في الملكيات الصغيرة يجعل زراعة التبغ غير محفزة ومجدية، وتحديداً عند مقارنة سعر مؤسسة التبغ مع سعر السوق ومع مرابحها.

التبغ في موسم 2019...

سعر الحكومة نصف سعر السوق

تُدار عملية مساحات زراعة التبغ وجمعه وتصنيعه من قبل إدارة حصر التبغ والتنباك، التي يعمل في تعدادها 10 آلاف عامل، ويرتبط بها عدد كبير من المزارعين يقدّر عددهم بـ 60 ألف مزارع تقريباً.

■ قاسيون

بلغت المساحة المخصصة لزراعة التبغ لموسم 2019-2020 حوالي: 5500 هكتار تقريباً: «55572 دونماً» وهي المساحة المرخصة التي على المزارعين الالتزام بها تحت طائلة المخالفة وإتلاف المساحات الإضافية المزروعة، وعليهم أيضاً أن يسلموا إنتاجها المقدر للمؤسسة بمعدل سماح بنسبة 20% زيادة أو نقصاناً تتغير سنوياً، فإذا ما نقص المحصول المسلم عن النسبة الموضوعة للسماح يدفع المزارعون مخالفات.

بالعموم، وكما في العديد من الزراعات السورية، يعزف المزارعون عن الزراعة أو توسيع زراعتهم، فالجدوى الاقتصادية تقل، ومقابل ارتفاع أسعار شراء المؤسسة 2-3 مرات، فإن أسعار مستلزمات الإنتاج ارتفعت 10 مرات خلال السنوات الماضية.

حيث يقارن المزارعون بين سعر محصولهم «الدخان العربي» في السوق الذي يتراوح بين 5000-6000 ليرة للكغ، وبين أعلى سعر تضعه المؤسسة وهو 3000 ليرة، أي سعر السوق ضعف السعر الأعلى للمؤسسة... بينما وسطي الأسعار الرسمية للأصناف والمستويات فلا يتجاوز 1700 ليرة، ما يجعل سعر السوق ثلاثة أضعاف السعر الوسطي لشراء الريجي من المزارعين.

تكاليف إنتاج دونم في اللاذقية

تكاليف كغ الدخان تختلف حسب الأصناف، والتي يوجد منها في سورية 7 أصناف رئيسة «شك البنت- تنباك- فرجينيا- برلي- بصما- بربلين- كاتريني» وتختلف بين مرويّ وبعليّ، كما تختلف بحسب النوع الوظيفي «قوة، عطري، مذاق سكري، نصف عطري، امتصاص». وأيضاً تتباين إنتاجيتها في الدونم فبينما البصما العطري ينتج 60-80 كغ في الدونم، فإن الفرجينيا المروي «مذاق سكري» يعطي 450-550 كغ في الدونم، وهو نوع أمريكي المنشأ ومن أكثر الأنواع إنتاجية، أما النوع البعلي «شك البنت» فعملياً ينتج في الدونم 150-250 كغ، وهو من الأنواع ذات المنشأ المحلي سوري الأصل، والنوعان الأخيران هما الأكثر انتشاراً والأعلى ربحية.

ولكن من دراستنا لصنفين شائعين مروي وبعلي فإن التكلفة تتراوح بين 500-600 ليرة للكيلو، وربح الكيلو يتراوح بين 1000- 1200 ليرة إذا ما بيع بالسعر الرسمي الوسطي للنوع. ولكن بالمقابل فإن سعر السوق عشرة أضعاف التكلفة! وهذه الفروقات الكبيرة تجعل العلاقة بين المزارعين وإدارة المؤسسة مختلة، حيث يسعى المزارعون لتهريب كميات من دخانهم للسوق، وتدقق المؤسسة على المساحات المخالفة الإضافية بينما لا تستطيع أن تستوعب كميات إنتاج أكبر أو ترفع السعر...

فالمزارعون مع ملكياتهم الصغيرة في الجبال الساحلية وهي أماكن الزراعة الأساسية، لا يزرعون أكثر من 10 دونمات إلا في حالات قليلة وربما نادرة، والمرابح الرسمية في 10 دونم تستهلك عاماً كاملاً من العمل تصل بأقصى حالاتها إلى 6 ملايين ليرة، ودخل شهري حوالي: 500 ألف ليرة، لأسرة تعمل في هذه الزراعة. وبطبيعة الحال كلما قلت المساحات كلما أصبحت التكاليف أعلى والربحية أقل والجهد المبذول لعام كامل لا يحقق دخلاً وفق السعر المذكور، وخصوصاً أنَّ المزارعين يكررون القول إن التصنيفات الرسمية تبخس دخانهم حقّه وتقلل سعر الشراء، ويعملون هم بالمقابل على تهريب جزء من الدخان للسوق، في التفاف على المخالفات وكمحاولة ضمانة هامش ربح أعلى وذلك عبر زيادة سقي المحصول أو زيادة تسميده ليحصلوا على إنتاج أكبر في المساحة. ولكن هذه العمليات بدورها تقلل النوع وتخفض السعر الرسمي، وتزيد تكاليفهم...

الجدول التالي «1» يبين تفاصيل التكاليف لزراعة دونم من تبغ شك البنت البعلي، والذي يزرع في الأماكن الأكثر ارتفاعاً، ويعتبر عالي النيكوتين، وذلك وفق تسلسل العمليات الزراعية زمنياً، أما الجدول «2» فيبين التكاليف الإجمالية في الدونم للنوعين، والمرابح لكل منهما.

لمزارعين يكررون القول إن التصنيفات الرسمية تبخس دخانهم حقّه وتقلل سعر الشراء

جدول «1» تبغ نوع شك البنت البعلي	تكاليف العمليات الزراعية وتكاليف المواد في دونم واحد- ل.س
إقامة المساكب والرعاية	24380
الحراثة	10500
التسميد	22200
الزراعة	14000
الترقيع	1500
تعشيب	8000
كسر العنقود	20250
مكافحة	13280
توضيب	2000
المجموع	116110

جدول «2» التكاليف والربح للدونم- ليرة	فرجينيا	شك البنت
التكاليف	250000	116000
العائد الإجمالي	850000	312000
الربح	600000	196000
نسبة الربح للتكاليف	%70	%62

حيث يتبين أن التكاليف موزعة بين العمليات الزراعية المختلفة، ولكنها كبيرة في الأعمال الزراعية لتأهيل الأرض، وفي التسميد. ويتبين أن معدل الربح في الدخان المروي فرجينيا أعلى من الدخان البعلي، ويعود هذا للفارق الكبير في الإنتاجية، فدونم المروي يعطي 500 كغ وسطياً، بينما يعطي دونم البعلي 195 كغ وسطياً، وفق نموذج من قرية بشلاما في اللاذقية لأعوام متتالية. أما السعر الوسطي للكيلو فلا يختلف كثيراً حيث يقارب 1600 ليرة في البعلي، و1700 ليرة في المروي.

إنتاجية عالية عالمياً وإنتاج متراجع

إن مقارنة بسيطة بين إنتاجية الهكتار من التبغ في سورية مع الإنتاجية عبر العالم، تشير إلى أن المساحات القليلة المزروعة في سورية عالية الإنتاجية.

تراجع انتاج التبغ في سورية- ألف طن

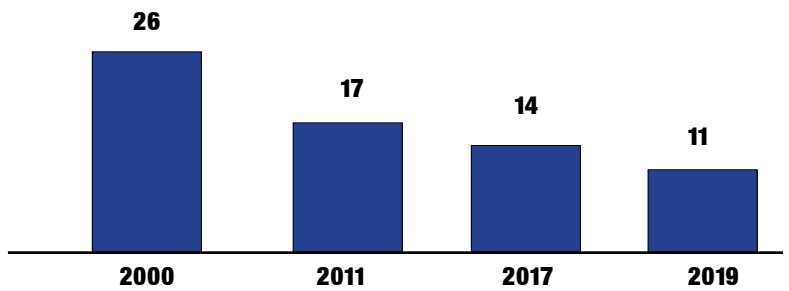

فبالمقارنة مع وسطي إنتاجية الهكتار في تركيا فإن الإنتاجية السورية أعلى بنسبة 64%، أما بالمقارنة مع الإنتاجية الوسطية في تنزانيا وهي ضمن أكبر عشر منتجين عالميين في 2017، فأيضاً الإنتاجية الوسطية في الهكتار السوري أعلى بنسبة 57%. وهي ضمن مستويات الإنتاجية المرتفعة عالمياً، وفقاً لبيانات منظمة الغذاء والزراعة fao.

ولكن زراعة التبغ كما غيرها قد تراجعت كثيراً خلال سنوات الأزمة، فبينما كمية الإنتاج المتوقعة لمحصول التبغ هذا العام 11 مليون كغ بتراجع 2,5 مليون كيلو عن موسم العام الماضي. فإن التراجع عن مستوى ما قبل الأزمة يقارب نسبة 37%من إنتاج 2011. أما بالمقارنة مع أعلى مستوى إنتاج في عام 2000 فقد تراجع إنتاج التبغ بنسبة 60%. ويعود هذا التراجع لتراجع المساحات المخصصة والمخطط لها، والتي بتحديدها هذا العام بـ 5500 هكتار، فإنها تسجل تراجعاً عن عام 2017 يقارب: 40%.

40 ألف ليرة لكل فرد من أسر مزارعي التبغ!

يمكننا القول إن كل شخص من أسر مزارعي التبغ في سورية البالغ عددهم قرابة 60 ألف مزارع، يحصل على حصة من دخل وسطية من ربح التبغ تقارب 40 ألف ليرة فقط لموسم عمل كامل. فعملياً وفق سعر بيع محلي وسطي يقارب 1700 ليرة لكغ الدخان، وإنتاج قد يقارب 11 مليون كيلو، فإن القيمة المحلية لزراعة التبغ في موسم 2019 تقارب: 18,7 مليار ليرة، هذه القيمة توزع على 60 ألف مزارع أي 60 ألف أسرة وأكثر من 300 ألف شخص. إن دخل التبغ قليل جداً بالقياس إلى عدد العاملين في هذا القطاع، وإلى إمكانياته... ما يدفع باتجاه تمركز الإنتاج لتصبح الجدوى أعلى ويتخلى صغار المزارعين عن زراعة دونمات قليلة لا تجدي نفعاً.

35 ليرة كلفة الدخان من «الحمرا»!

إن كلفة التبغ الموجود في باكيت الحمرا الطويلة لا تزيد عن 35 ليرة، فعملياً تحتوي الباكيت على 20 غراماً من التبغ فقط، اشترته المؤسسة بسعر وسطي من المزارعين 1700 ليرة للكيلو، حيث إن هذا الكيلو يتوزع على 50 باكيتاً سعرها في السوق 200 ليرة لكل واحدة منها... إن سعر شراء المؤسسة ليس منخفضاً بالقياس إلى التكاليف، ولكنه منخفض بالقياس إلى السعر الرائج في السوق، وبالقياس إلى سعر بيع الدخان الأجنبي وحتى المحلي في السوق. وهذه الفروقات ينبغي إيجاد حل لها، لأنها مع عملية حصر الإنتاج بالمؤسسة تفتح تاريخياً لأبواب فساد وتهريب، وبيع في السوق وإلخ...

الاستيراد 10 أضعاف

تقلل المؤسسة مساحات زراعة الدخان لأنها لا تستطيع التصدير ولا توسع عمليات إنتاجها بمقدار قدرة الإنتاج من التبغ المزروع الخام. والنتيجة تكون هدراً في قدرات زراعية وإمكانيات دخل. وبالمقابل تخصص مبالغ كبيرة لاستيراد التبغ من الخارج الذي يحتل المرتبة الرابعة في مستوردات سورية لعام 2018: بمبالغ تقارب 347 مليون دولار أي أكثر من 10 أضعاف قيمة التبغ المدفوعة للمزارعين. إن تقليص استيراد الدخان، يمكن أن يتحول إلى زيادة المساحات وزيادة الأسعار للمزارعين، وزيادة إنتاج الدخان المحلي عبر الإنفاق على مؤسسة التبغ صناعياً لتحسن الجودة وتنوع المنتجات...

خطوات جديدة نحو نظام دفع دولي بديل

أشارت التقارير الإعلامية نقلاً عن حاكم المصرف المركز الروسي عن حصول اتفاق روسي صيني هندي لربط أنظمة التبادل المالية فيما بينهم، الأمر الذي سيسمح بوصل ما يقارب 3 مليارات إنسان بشكل مستقل عن نظام الدفع المالي المهيمن عليه من واشنطن. كما تم الاتفاق بين إيران وروسيا على أنظمة الدفع والتراسل المالي المحلية مع بعضها لتأريض العقوبات الأمريكية.

■ قاسيون

لفهم جزء من أبعاد هذه الاتفاقات من المفيد التعريف بأنظمة الدفع المالية العالمية والتي لها مكونان، الأول هو شبكة تسمح بربط المؤسسات المالية والمصرفية الدولية ببعضها البعض بشكل يسمح بإنفاذ التحويلات المالية العابرة للحدود، الأمر الضروري لإتمام التعاملات التجارية والاقتصادية المختلفة.

نظام دفع عالمي أمريكي وحيد

حتى مؤخراً كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي لديها نظام دفع دولي: شبس«CHIPS»، فيدوير «FEDWIRE»، وهما المملوكان من البنوك الفيدرالية الاثنتي عشر المكوّنة للبنك المركزي الأمريكي. وفي حين أن فيدوير يركز على التبادلات المحلية داخل السوق الأميركي، فإن تشبس هو نظام الدفع الإلكتروني الأساس الذي تستخدمه الولايات المتحدة في المعاملات الدولية. في عام 2005، قدرت قيمة الصفقات المعالجة يومياً عبر فيدوير بـ 2،1 تريليون دولار، في حين قدرت بـ 1،2 تريليون في حالة تشبس.

لكن تحت تزايد لجوء الولايات المتحدة لاستخدام العقوبات الاقتصادية على خصومها بما يشتمل على قطعهم عن نظام الدفع المالي العالمي بهدف عزلهم وخنقهم تجارياً ومالياً عبر رفع الكلف والأخطار على شركائهم، أطلقت الصين عام 2015 نظام دفع دولي لتسويات التعاملات العابرة للحدود باليوان «تسيبس» CIPS.

نظام تراسل أوروبي بهيمنة دولار

المكون الثاني لأنظمة الدفع، هو نظام التراسل الإلكتروني الذي يقوم بنقل أوامر التحويل والاقتطاع والمقاصة بين البنوك الدولية. نظام التراسل الدولي الوحيد هو نظام السويفت الأوروبي الخاضع لقوانين بروكسل، لكنه مجبر على الالتزام بالعقوبات الأمريكية طالما أن الدولار هو عملة التبادل الدولي الرئيسة، وطالما أنّ الاتحاد الأوروبي مازال يشارك الأمريكي في العقوبات الدولية. وفقا لموقع السويفت، بلغت قيمة التعاملات اليومية ذروتها في الـ 28 من شباط 2019 لتبلغ 36،34 مليون مراسلة يومية.

أيضاً، تحت ضغط العقوبات الاقتصادية الأمريكية أنشأت روسيا نظام تراسل دولي بديل للسويفت، أطلقت عليه اسم سيبرفت CyberFT، الذي يتمتع بمواصفات تقنية تتجاوز سويفت من عدة نواح، من ضمنها طاقة النظام الاستيعابية اللانهائية من ناحية عدد العملاء المشتركين في شبكته، في حين أن طاقة سويفت تقف عند 10 آلاف. كما قامت روسيا بإطلاق نظام تراسل بين البنوك المحلية «SPFS».

اندماج الدفع الصيني والتراسل الروسي

إن اندماج شبكة الدفع العالمي الصينية «تسيبس» CIPS مع نظامي التراسل البين بنكي الروسي الدولي والمحلي، بالإضافة إلى شبكات الدفع المحلية لدول مثل الهند وإيران، يؤدي عملياً للخروج من نظام الدفع العالمي السائد المهيمن عليه أمريكيا اليوم. الأمر الذي يبدو أن إتمامه قيد التقدم، إذ أفادت صحيفة إزفستيا باتفاق كل من الصين وروسيا والهند على إقامة منصة إلكترونية واحدة تقوم بربط الأنظمة المصرفية لهذه البلدان عبر دمج نظام الدفع الصيني العالمي، مع نظام التراسل المالي الروسي العالمي مع نظام الدفع المحلي الهندي. الأمر الذي سبقه اتفاق روسي إيراني على ربط نظام التراسل المحلي الإيراني «SEPAM» مع نظام التراسل المحلي الروسي«SPFS» وذلك في سياق انضمام إيران للاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

إنّ إنشاء هذه الأنظمة يضع التبادلات التجارية والاستثمارية البينية للدول المشاركة بمنأى عن آثار العقوبات الأمريكية، ويسمح بتوسيعها وهو ما تسعى واشنطن إلى منعه على وجه التحديد، وخصوصاً في سياق توسع التبادلات التجارية التي يتم تسويتها بالعملات المحلية، وبالدرجة الأولى الحالة الصينية الروسية. إذ تحولت روسيا إلى المزود العالمي الأولى للصين بالنفط، بالإضافة إلى تحولها إلى مزود كبير بالغاز الطبيعي، إذ يتوقع أنّ تتجاوز كمية صادرات الغاز الروسي إلى الصين مستوى الصادرات إلى أوروبا، وذلك وفقاً لاتفاقية التعاون الإستراتيجي التي تم توقيعها في 2014 إثر إطلاق حملة العقوبات على روسيا على ضوء أحداث القرم.

اندماج شبكة الدفع العالمية الصينية مع نظام التراسل الروسي وأنظمة الدفع لقوى أخرى خطوات هامة للخلاص من الأحادية الأمريكية في هذا المجال

زيادة التجارة والعملات المحلية

بناءً على البيانات الروسية، فإن حصة الصين من التجارة الخارجية الروسية ارتفعت من 11% إلى 15% خلال أربعة أعوام بين عامي 2013–2017. إن دور العملات المحلية في التجارة الروسية الصينية قد ازداد كذلك الأمر، فبينما كانت النسب في عام 2013: 3% من الصادرات بالعملات المحلية، و6% من الواردات. فقد ارتفعت إلى نسبة 18–19% على التوالي، في عام 2017.

ينبغي قراءة هذه المتحولات ضمن المسعى الهادئ والمتأني للصين وروسيا بتغيير النظام النقدي الدولي، عبر استبدال احتكار الدولار لموقع عملة التبادل بعملة مدارة من كل المجتمع الدولي، مثل حقوق السحب الخاصة المصدرة من قبل صندوق النقد الدولي. الأمر الذي ترفضه واشنطن ويدفع الأطراف الأخرى لإيجاد حلول بديلة. فالعديد من الدول تسعى إلى إتمام مبادلاتها البينية بالعملات المحلية، إذ بلغت نسبة ما يتم تسويته باليوان من التجارة الخارجية للصين 25%.

ففي العلاقات الروسية الصينية، لم يكن حجم التبادل بين البلدين بالعملات المحلية يتجاوز 4،3 مليارات دولار في عام 2013، لترتفع قيم التبادل بالعملات المحلية إلى ما يوازي 11 مليار دولار في 2017. كما تضاعفت تقريباً الاحتياطات الروسية من اليوان الصيني بالفترة ذاتها، من 2،8% إلى 5%.

طبعاً لا يمكن قراءة هذه التغيرات في أنظمة الدفع والتراسل الدولية وفي حجم التجارة والتبادل بالعملات المحلية، بمعزل عن عملية تحولات الأوزان النسبية للقوى الكبرى، إذ تعد خطوات إلى الأمام في مسار تغيير البنية التحتية لقنوات الربط والتوصيل والتبادل في الاقتصاد العالمي التي تهيمن الولايات المتحدة حتى اليوم على جزء هام منها، وهو ما يجري بالتوازي مع مشاريع أخرى تسعى لإنشاء طرق تجارية عالمية تلتف على الحواجز العسكرية الأمريكية «مشروع طريق الحرير»، أو شبكات الاتصال والإنترنت وإلخ...

تجارة الرصيف وإجراءات المحافظة

أصبحت تجارة الرصيف باباً ومصدراً للرزق، ليس للبسطات وحدها باعتبارها مصدر الرزق الوحيد للكثير من المواطنين المفقرين والمهمشين، الذين لم تسمح لهم ظروف المعيشة القاسية من الحصول على فرصة عمل لائقة، أو امتلاك محلات تجارية كالقلة من المحظيين، بل للكثير من أوجه وأشكال الاستثمار والربح أيضاً من قبل فعاليات تجارية مختلفة، أو غيرها.

■ دارين السكري

فقد استُثمرت هذه التجارة لتصبح اليوم ظاهرة مزعجة للكثير من سكان مدينة دمشق، حيث باتت تشوه الأرصفة وتضيق على المارّة، على مرأى أوّلي الأمر من المسؤولين، وغض الطرف منهم، بل وقوننة ذلك في بعض الأحيان، الأمر الذي قادنا لأسئلة كثيرة عن سبب تفاقم حجم هذه الظاهرة ومن الذي يقف وراءها، ومن يساعدها على الانتشار الكبير، وما دور الجهات الرقابية للحد من المخاطر الصحية والأمنية لهذه الظاهرة؟.

إشغالات بسمنة وأخرى بزيت

على الرغم من تكرار طرح موضوع إشغالات الأرصفة وبسطات البالة في جلسات مجلس المحافظة مراراً وتكراراً لمنع انتشار البسطات والإشغالات العشوائية في دمشق، إلا أن المحافظة لم تفلح في الحد منها، ولم تستطع القضاء على هذه الظاهرة لتعود إلى الانتشار أكثر فأكثر بعد يومين فقط من الحديث عن إزالتها في بعض المناطق... وبقيَ الحال كما هو عليه «دق المي وهي مي»، ما مناخد من المحافظة غير الحكي... أما الفعل فعليه السلام!!.

أما الجانب الآخر من ظاهرة إشغال الأرصفة، والذي لا يمكن غضّ الطرف عنه، فهو مرتبط بالمحافظة ذاتها، فبعض الإشغالات تكون من قبل أصحاب المحال التجارية والمطاعم أيضاً التي أصبحت تضم مساحة كبيرة من الأرصفة إليها، ولكن المحافظة تعمل على «تنظيم» هذه الحالة، حسب ما تمّ التصريح عنه عبر وسائل الإعلام، «وفقاً للأنظمة عبر السماح لهم بإشغال ما بين 30 و50% من الرصيف دون الإساءة للمظهر العام، مع اعتماد نموذج وحالة جمالية معينة وذلك لقاء رسم مالي...».

الملخص من هذا التصريح، وما سبقه وتبعه من إجراءات، هو أن المحافظة ما زالت تريد كسب المال بشتى الطرق، وهدفها الأساس ليس إزالة العرقلة والإشغالات المخالفة من الأرصفة كما تقول، مع عدم تغييب إشغالات الأرصفة من قبل السيارات المركونة عليها، وهذه نسبتها أحياناً 100% من مساحة الرصيف، ناهيك عن أسواق السيارات داخل الأحياء، وما تأخذه من حيّز مكاني فيها، على حساب المارّة وسكان هذه الأحياء.

وعود بالضبط والتنظيم

صرّح عضو المكتب التنفيذي لقطاع الخدمات: «أن المحافظة تعمل على تأمين مناطق بديلة للبسطات ضمن مساحات منظمة ومدروسة وبرسم مالي يُستوفى من المستفيدين».

وقد أعلنت محافظة دمشق أنه سيتم افتتاح أول سوق شعبي للبسطات قريباً بعد اختيار تصميم له، حيث صرّح عضو مكتب التنفيذي لقطاع الصحة والشؤون الاجتماعية والدفاع المدني لوكالة سانا، بتاريخ 2019/10/30: «أنه تم وضع تصاميم أربع أسواق، وسيتم اختيار واحداً منها والبدء في تنفيذه قريباً، وثم يتم الانتقال بالتنفيذ للأسواق المحددة الأخرى»، لافتاً: «أن هذه الأسواق ستكون مساحاتها محددة ومنظمة، وأنه تم تحديد مواقعها بناءً على حيويتها من حيث كثافة حركة المواطنين فيها».

مواقع الأسواق التي تم تحديدها من قبل محافظة دمشق: اثنان منها في منطقة الزاهرة. والموقع الثالث في القنوات. في حين يكون الموقع الرابع في منطقة ركن الدين جانب فوج إطفاء ابن النفيس. والموقع الخامس عند مدخل حيّ نهر عيشة. بينما السادس سيكون في منطقة القدم على أوتوستراد درعا الجديد. والسابع والثامن في منطقة الميدان– الزاهرة القديمة. وأخيراً، التاسع يقع في ساروجة.

قدم الفلاحون العديد من الشكاوى من أجل الوصول لدعم حقيقي على مستلزمات الإنتاج ولا زالوا متأملين الاستجابة والنظر إلى قلة حيلتهم والاستماع إلى مطالبهم

«مطرح ما ترزق- إلزق»

لا شكَّ أن عملية تنظيم البسطات أمر إيجابي، ومطلوب، وهو من مسؤولية المحافظة أولاً وآخراً، فبعض بائعي البسطات «المدعومين» أصبحوا يمتلكون الأرصفة وحولوها إلى مشاريع تجارية وأخذت بالانتشار والتوسع الكثير، لكن هل وقفت تجارة الرصيف عند هؤلاء فقط؟.

فغالبية أصحاب البسطات الصغيرة هم من الفقراء المُعدمين، رجالاً ونساءً وأطفالاً، الذين يقفون على أقدامهم تحت أشعة الشمس الحادة وتحت الأمطار ولسعات البرد القارصة كي يستطيعوا أن يعيشوا دون الحاجة إلى التسول والسرقة.. إلخ، عبر بسطاتهم البسيطة التي ليس لها طابع الاستمرارية، باعتبار القائمين عليها اضطروا للعمل بها من باب سد رمق العيش ليس إلا، بانتظار فرصة العمل المستمرة، أو مصدر الدخل الكافي الذي يقيهم شرور العوز، وهم على ذلك لا يتقيدون بمكان محدد، بل يعملون على مبدأ «مطرح ما ترزق– إلزق»، على عكس القلة «المدعومة» المتمركزة في بعض الأماكن الحساسة والمكتظة دائماً، وهؤلاء غالباً لا تطالهم المخالفات والإزالات، باعتبارها إشغالات مخالفة، وكأنهم غير مرئيين!.

فعملية التنظيم، والنقل للأماكن المخصصة أعلاه، قد تكون مناسبة لمن امتهن عمل البسطات بشكل نهائي، وخاصة لمن يمتلك رأس المال لهذه الغاية، لكنها بلا شك لن تكون مناسبة لمن يلجأ للعمل بها اضطراراً وفقراً برأس المال شبه المعدوم، له طابع يومي ولحظي غالباً، وهؤلاء غير قادرين على أن تشاركهم المحافظة أو غيرها بلقمة عيشهم، أو بجزءٍ بسيطٍ من رزقهم، ما يعني أن مشكلة هؤلاء ستبقى، كما ستبقى تداعياتها ملازمة لهم، والتي لم تقف عند حدود لجوئهم للبسطات كمصدر للعيش بالكفاف، ولعل الحديث عن هؤلاء يطول باعتبار أن مشكلتهم الأساسية مرتبطة بالسياسات الحكومية نفسها التي دفعتهم إلى الفقر والتهميش، وهو باب آخر لسنا بوارد فتحه هنا.

أسواق جديدة

بالعودة إلى الأماكن المخصصة بحسب المحافظة، فهي في الحقيقة بعيدة عن «قلب البلد» التي هي منطقة مكتظة بالكثير من المارة من المواطنين في جميع الأوقات، والبسطات فيها تعتبر من الخدمات لهؤلاء المارة دون الحاجة إليهم للذهاب إلى الأسواق بشكل خاص لشراء مستلزماتهم عموماً واليومية خصوصاً. إضافةً إلى ذلك تبقى هذه البسطات أرخص من المحال التجارية، كما تم نقله على لسان أحد المواطنين بقوله: «البضاعة ع البسطات أرخص من السوق بكتير بحدود نص القيمة إذا مو أكتر.. لهيك وقت منمرق نحنا ورايحين أو راجعين ع بيوتنا مناخد غراضنا من عندون... يعني نحن كوننا يا دوب عم نعيّش حالنا هدول هنن اللي راحمينا... لهيك منشان الغلا، العالم بتركض ع الرخيص...».

وقد يقول قائل إن سبب انخفاض أسعار البسطات هو عدم إضافة الكثير من النفقات والتكاليف على قيمة بضائعها «أجور المحال والكهرباء والرسوم وغيرها»، لكن الحقيقة الغائبة أن هؤلاء «البسطاطية الصغار» يقبلون بهوامش الربح القليلة غالباً، فعملهم يومي، أو موسمي في أحسن الأحوال، وهذا وذاك اضطراري، وهو الأهم.

بالنتيجة، إن عمليات التنظيم أعلاه هي عبارة عن إحداث أسواق جديدة خاصةً بهذه المناطق فقط، والتي يمكن الاستفادة منها من قبل ساكنيها على مستوى خدماتها المقدمة لهم، أو لمن تستقطبهم من خارجها، والتي سترفع من معدلات أسعارها بما يتوافق مع الرسوم المفروضة عليها لصالح المحافظة.

والسؤال الهامّ بعد كل هذا العرض، هل ستُحل مشكلة الإشغالات المخالفة بشكل نهائي وكلي، أم إن مشكلة «البسطات» الصغيرة والاضطرارية وأصحابها ستستمر لتبقى عين المحافظة عليها دون سواها من كل الإشغالات ذات الطابع التجاري الربحي من خلال احتلال الأرصفة، وتعمية عليها؟.

امتحان آخر أمام الوقائع العنيدة!

ثلاثية الوعي والنشاط والاكتفاء، تقول بأن كل فرد في أي مجتمع كان يحمل دوراً اجتماعياً ينشأ عنه نشاط معين، هذا النشاط يكون مرتبطاً ببنية الوعي، وهو دائماً موجه نحو الاكتفاء المرتبط بالحاجات المادية والمعنوية، أي نحو غرض وهدف معينين. وهذا الوعي المنبثق من المحيط وشروطه المحددة لإمكانات تطوره، يحمل معه تطوراً في المشاعر والمعاني وجميع ما تحمله الشخصية البشرية من ملامح بشكل عام. وفي سياق هذه الثلاثية من تحديد الأهداف والنشاط من أجل الوصول إليها نحو الاكتفاء، هذا النشاط المتغير حسب كل هدف وحسب كل تغيّر في الوعي «والثقافة ضمناً»، تتغير المعاني. وبالتالي، تتغير الحاجات أو تظهر حاجات جديدة ناتجة عن العقبات التي تظهر خلال السعي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة. ويتغير الوعي الذي يحمل معه أحد أكبر العوامل المعيقة لتطوره وهو الخوف والشعور بالذنب.

■ مروى صعب

وإذا قلصنا الثلاثية أو حددناها أكثر يمكننا القول إن الإنسان بكل ما يحمل من تطور في الوعي والشخصية، هو في تفاعل دائم مع المحيط، وهو موجه دائماً إلى إشباع الحاجات.

حول الانتفاضة في لبنان

من يتابع السياسة اللبنانية والتركيبة الاجتماعية يعلم أنَّ محيط الإنسان مفكك في نسيجه الاجتماعي والسياسي إلى أطر طائفية ومناطقية، أو ما يقال «الديمقراطية التوافقية». وهذا النظام المفكك سياسياً نتيجة لطبيعته الطائفية، التي تحافظ على ضرورة استمراريته، تابع اقتصادياً للخارج أو للغرب تحديداً. فنتج عن ذلك تناقض موضوعي بين مصلحة أغلبية الأفراد ضمن «الطائفة» «كإطار سياسي» التي ينتمون إليها، وبين مصلحة الطبقة المسيطرة المنتمية إلى الطائفة «نفسها». وكان للطبقة المسيطرة توجه غير مكبوح نحو النيوليبرالية في سياستها الاقتصادية، بينما هذا الجموح أدى إلى إفقار النسبة الأكبر من أعضاء «الطائفة» أو المنتمين إليها. مما زاد الشرخ بين المسيطر والمحكوم ورفع حدة الحاجة إلى تثبيت السيطرة في الهرمية الاجتماعية، كالدفع نحو الفتنة الدينية، أو بشكل أدق «المذهبية والطائفية»، من أجل الحفاظ على هذه الهرمية الاجتماعية. العامل الطائفي تأثر بقوة عبر دخول الليبرالية في الحياة اليومية. وبمعنى آخر، كما يقول مصطفى حجازي، إن الشعوب المقهورة تفقد الانتماء والوجود وتعيش اغتراباً عالياً، وكونها لا تحمل انتماءً إنتاجياً أو دوراً وجودياً، وخصوصاً في البنى الريعية التي ينخفض فيها ارتباط الشعوب بعملية الإنتاج الحقيقية، بالتالي وجودها يكون وكأنه ليس ضمن المجتمع نفسه، أي خارجه. وهذا يُنتج ردة فعل طبيعية وغير واعية من قبل هؤلاء الأفراد للبحث عن الهوية والإنتماء، ولا يجدون غير اللجوء إلى الإيمان ولبوسه الطائفي، أو العائلي والمناطقي، أو التشبه بالمسيطر والتماهي به، أو في الشكل الأكثر بروزاً عبر ممارسة العنف.

وهذه التركيبة التي تساهم في تثبيت السيطرة لم تعد بقادرة على الاستمرار مادياً، وببساطة لأن الأفراد لم يعد بإمكانهم حتى تحقيق حاجاتهم الأساسية، بعد الأزمة التي يعيشها العالم، واستفحال الإجراءات التقشفية، وانغلاق الأفق والمستقبل، وهذا ما أدى إلى تغيّر نسبي في الوعي، أي إلى الانتفاض كتغيّر في النشاط، الذي يهدف إلى تغيّر في الواقع. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن كل فرد يعلم ما هو النشاط الذي يجب أن يقوم به للوصول إلى حاجاته، خاصةً أن فقدان إشباع الحاجات شمل الأغلبية والتي لا تنتمي إلى نفس الطبقة، أي أنّ هناك انخراطاً ليس فقط للقوى المفقرة مادياً، بل أيضاً هنا انخراط للقوى المفقرة معنوياً وروحياً، والتي تنتمي غالباً للفئة الوسطى. وهذا ما رفع من نسبة عدم التجانس الطبقي، أي عدم التجانس في المنطلقات والملامح النفسية لهذه المكونات. عدم التجانس هذا يفترض دوراً أكبر للقوى الطليعية لكي تقوم بدور الجامع المعرفي والمعنوي والتنظيمي في ظل عدم التجانس هذا في مكونات القوى المنتفضة.

فقدان الرؤية عن الحاضر والمستقبل وانكباح الدور العملي نتيجة انكباح تقدم عملية التغيير يتيح عودة الفعالية لنظام المعاني القديم الذي تخلخل

ولكن، إذا ما واجهت مرحلة النشاط عقبات وتحديات في تحقيق الأهداف، فإن الانتقال إلى مرحلة تغيير الواقع ستكون مكبوحة بالضرورة. وهذا يعني أنَّ الدورة الانعكاسية من الواقع إلى الوعي لن تكتمل، فالواقع الجديد لم يولد، ولهذا فسيبقى الوعي العفوي- الذي تخلخل بداية- قادراً على ترميم نفسه حسب إحداثياته القديمة. فالمعاني التي كان لها أن تنشأ نتيجة الدور الجديد لم تستبدل المعاني القديمة «التي كانت سابقاً طائفية مثلاً في تفسير الواقع»، بل هي ظهرت إلى جانبها، ولم تتحول إلى نظام معانٍ متكامل في العلاقة مع الواقع. خصوصاً أنَّ الأفراد غير قادرين عفوياً على تملك هذا النظام الجديد من المعاني إلا تجريبياً غالباً، في ظل غياب منصة معرفية حاملة للمعاني الجديدة ومُنتَجة عادةً من قبل حامل هذه المنصة المتقدمة كالأحزاب الماركسية. وخصوصاً في ظل واقع معقّد يحتاج إلى تملكه بشكل موحد مستوى معرفي وعلمي، وخبرة سياسية تكثف التجربة التاريخية للصراع الطبقي في المئتي سنة الماضية تحديداً. وهنا يبرز دور الإطار السياسي القادر على التعاطي مع الواقع في وحدته، وفتح آفاق السير فيه نظرياً.

فقدان الرؤية عن الحاضر والمستقبل من جهة، وانكباح الدور العملي نتيجة انكباح تقدم عملية التغيير، يتيح عودة الفعالية لنظام المعاني القديم الذي تخلخل. قد تكون هذه العودة متخلخلة، ولكنها تشكل ردة رجعية تبني عليها السلطة هجومها المضاد، ولو إلى حين. «إلى حين»، لأن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع لم تُحل، وستعود لتُخضع نظام المعاني الفردي إلى امتحان أمام الوقائع العنيدة. وعملية استبداله بالجديد تحتاج إلى نظام معانٍ متكامل مُنتج من قبل القوى الطليعية، فاتحاً الطريق للنشاط العملي نحو تحقيق الاكتفاء المادي والروحي.

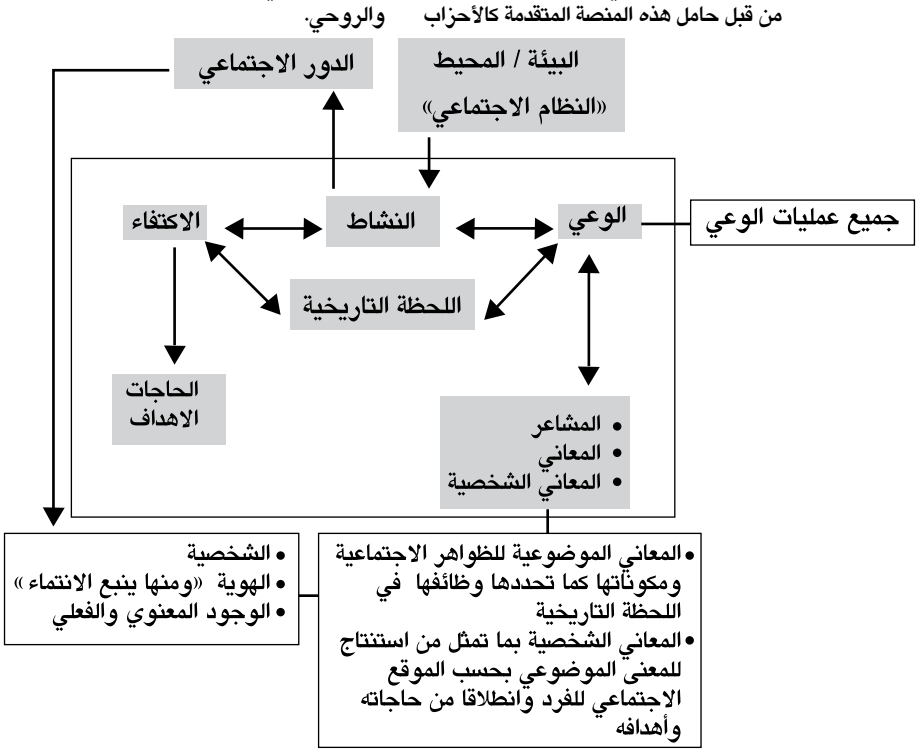

لماذا تعيش الصين في حصنٍ منيع؟

في المواجهة الاقتصادية والتجارية الصينية الأمريكية التي استمرت ولا تزال مستمرة منذ أكثر من عام، غالباً ما كان هنالك مشهد مثير للاهتمام: كانت جلسات الاستماع التي تدعو إليها الحكومة الأمريكية حول الضرائب عادة ما تتحول إلى اجتماعات للثناء على الصناعة الصينية والاعتراف بقوتها. في هذا الصدد، نشر الباحث الصيني لي غويتينغ، دراسة في صحيفة الشعب الصينية حملت عنوان: «المنظومة الصناعية... حصن الصين المنيع أمام الضربات القوية».

■ إعداد قاسيون

امتلاك نظام صناعي حديث شبه متكامل عشية الإصلاح والانفتاح مثّل ميزة هيكلية ميّزت الصين عن جميع البلدان النامية الأخرى

إلى جانب زيادة تكاليف الاستهلاك وإجبار الشركات على تسريح الموظفين، هنالك سبب مهم آخر لدى رجال الأعمال الأمريكيين يدفعهم إلى معارضة الرسوم الجمركية، وهي تتمثل بقدرات التكامل الصناعي الفريدة في الصين، وصعوبة العثور على موردين بديلين مناسبين على المدى القصير.

فما مدى قوة قدرات التكامل الصناعي للصين؟ وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة للصناعة، تعدُّ الصين الدولة الوحيدة في العالم التي تضم جميع العناصر الصناعية البالغ عددها 41 عنصراً كبيراً، و191 عنصراً صناعياً متوسط الحجم، و525 عنصراً صناعياً صغيراً، ويمكنها إنتاج السلع كلها: ابتداءً من الملابس والأحذية، وصولاً إلى الفضاء والمواد الخام. وباختصار، نجحت الصين في إنشاء النظام الصناعي الحديث الأكثر اكتمالاً في العالم.

لماذا لا يمكن تصنيع «آيفون» في الولايات المتحدة؟

في وقت سابق من هذا العام، أثار مقال نُشر في صحيفة «نيويورك تايمز» حمل عنوان «برغي صغير يخبرك: لماذا لا يمكن تصنيع آيفون في الولايات المتحدة؟» نقاشاً حاداً. وتعود قصة المقال إلى عام 2012، حينما أعلن كوك، الرئيس التنفيذي لشركة «أبل» عن بناء مصنع لتجميع أجهزة حواسيب ماك في أوستن بولاية تكساس. لكن أثناء افتتاح المصنع، اكتشف الجميع نقصاً في التزود بأحد البراغي اللازمة لتجميع الحاسوب.

وأشار المقال إلى أن «أبل» إذا كانت تفتقر إلى أجزاء أو تغييرات في التصميم الجزئي، يمكن للموردين الصينيين في كثير من الأحيان إنتاج عدد كاف من الأجزاء في فترة زمنية قصيرة جداً، ولكن في ولاية تكساس، لا تستطيع ورشة إنتاج متعاونة مع «أبل» سوى إنتاج قرابة 1000 من هذه البراغي يومياً. وذكر المقال أن النقص في التزويد بالبراغي أدى إلى تأخر دخول «ماك برو» شهوراً إلى السوق. ومن ثم لجأت أبل مرة أخرى إلى الصين لشراء البراغي.

وطرحت صحيفة «نيويورك تايمز» قضية تكساس في إطار تسليطها الضوء على المشكلات التي ستواجهها «أبل» عند نقل عمليات الإنتاج الضخم خارج الصين. حيث رأت بأن الشركة قد أدركت أنه لا يوجد بلد، بما في ذلك الولايات المتحدة، يمكنه التنافس مع الصين على نطاق التصنيع والتكنولوجيا والبنية التحتية والتكاليف.

أين تكمن مميزات السلسلة الصناعية الصينية؟

تمتلك الصين القدرة على إنشاء النظام الصناعي الأكثر اكتمالاً في العالم، ويعود ذلك إلى مساحة الصين الشاسعة وتعدادها السكاني الهائل، الذي يوازي إجمالي سكان الدول المتقدمة مجتمعة، لكن المميزات الديمغرافية وحدها لا تكفي، حيث هنالك العديد من البلدان ذات تكاليف العمالة المنخفضة، فلماذا أصبحت الصين الدولة الوحيدة القادرة على أن تكون «مصنع العالم»؟

بالمقارنة مع الدول الأخرى، تمتلك الصين مميزات استثنائية. في عام 1980، بعد أن زار فريق التحقيق الاقتصادي التابع للبنك الدولي الصين لأول مرة، رأى أن الصين قد بنت نظاماً صناعياً حديثاً شبه متكامل. كما تفوق الصين غالبية الدول من حيث الأصناف الصناعية، وتعد الدولة الأقل اعتماداً على المنشآت الصناعية المستوردة.

امتلاك نظام صناعي حديث شبه متكامل عشية الإصلاح والانفتاح مثّل ميزة هيكلية ميزت الصين عن جميع البلدان النامية الأخرى. فهذا يمنح الصين ميزة تنافسية تجمع بين انخفاض تكاليف العمالة والمهارات العليا. وفي هذا السياق، يعتقد لو فنغ، الأستاذ في كلية الإدارة الحكومية بجامعة بكين، أن هذه الميزة الهيكلية هي التي تمنح الصين قدرة تنافسية دولية كبيرة وتجعل الصين هي الخيار الأفضل لتدفقات رأس المال الأجنبي وانتقال التصنيع.

قلعة الاقتصاد الصيني

يرى ليه شاوهوا، الباحث في كلية العلاقات الدولية في جامعة بكين، أنّ الحرب التجارية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية هي بأحد المعاني تُعد صراعاً على سلسلة الإنتاج العالمي. فالدولة التي لا تمتلك صناعة متطورة، ستبقى في الطرف الأدنى من السلسلة الصناعية العالمية، وتتحول إلى مصنع الاقتصادات المتقدمة للسلع ووجهة إغراق بالسلع. وإذا لم يكن هناك دعم للصناعات المتدنية والمتوسطة، سيكون الاقتصاد أشبه بعملاقٍ بأرجل من طين. في هذا السياق، تواجه الولايات المتحدة تحدياً مزدوجاً متمثلاً في ضعف الصناعات المتوسطة والمتدنية ما يدفع التكنولوجيا الفائقة إلى أن تحشر رقبتها في عنق الزجاجة، وهو ما يفقدها الدعم القوي لسوق الصناعات الفائقة، وهذا ما جعل دعم عودة الصناعة واحتواء الصناعات الأجنبية الإستراتيجية الوحيدة المنقذة لها.

حتى إن كان من شأن الخلاصة أن تزعج الأوساط الأكاديمية الأجنبية لكن الصين تُدين بصمودها اليوم إلى أساسيات الماركسية حول الاقتصاد

أما بالنسبة للصين، فبفضل نظامها الصناعي المتكامل، أصبحت بالفعل دولة ذات سلسلة صناعية كاملة، تتمتع بمزايا الصناعة المتدنية والصناعات المتطورة. وهذا النظام المتكامل لا يسمح للصين بالتطور من خلال ريادة الصناعة العالمية فحسب، بل يُحصّن الصين في مواجهة الوضع الدولي الحالي. مما يعني بأنه حتى لو «توقف» الاستيراد الصناعي عن الصين بشكل مفاجئ في يوم ما، فإن الصين لن تُصدم على الفور. لأنها تمتلك بدائل محلّية لمختلف القطع والتقنيات اللازمة للنسيج الصناعي. وعلى الرغم من بعض الفوارق في الجودة، لكن الصناعة المحلية يمكن أن تحافظ على استمرار دوران عجلة الإنتاج، وهذا هو المهم.

وحتى في مجال تصميم وصناعة وتعبئة الرقائق الإلكترونية الذي يعدُّ نقطة ضعف بالنسبة للصين، فإن الصين تمتلك شركات على مستوى «السوفت وير» و«الهارد وير»، ورغم أنها ليست مشهورة مثل إنتل وكوالكوم وغيرها من الشركات الأجنبية، ولا يمكن التساوي بينها من حيث القوة التكنولوجية وحصة السوق، لكن، نظراً للمثابرة الصناعية المحلية، فإن الحصار التكنولوجي للتقنية الحاسمة لن يعرقل الصين على استكمال نهضتها.

إن النظام الصناعي الكامل هو ما جعل الاقتصاد الصيني واسعاً مثل البحر، ومكّنه من تحمل العالم المضطرب. وبغضّ النظر عن الدولة التي ترغب في تهديد الصين، يبقى من المستحيل هزيمة النظام الاقتصادي الصيني بسهولة من خلال الحظر التجاري. وحتى إن كان من شأن الخلاصة أن تزعج الأوساط الأكاديمية الأجنبية، لكن الصين تُدين بصمودها اليوم إلى أساسيات الماركسية حول الاقتصاد.

روسيا وبوابات إفريقيا المفتوحة

استضافت روسيا- في حدثٍ يعدُّ الأول من نوعه- قمة «روسيا- إفريقيا» في مدينة سوتشي، وشكّل هذه الحدث التاريخي موضوعاً ساخناً للصحف العربية والعالمية في محاولة واضحة منهم لقراءة الرسائل والإشارات وراء هذه القمة، رأى بعضهم في ذلك توسعاً للنفوذ الروسي الذي بات «خارجاً عن السيطرة» والبعض الآخر اعتبره «جعجعةً بلا طحين».

■ علاء أبوفرّاج

امتدت أعمال القمة على مدار يومي 23- 24 تشرين الأول، برئاسة مشتركة لكل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي يشغل حالياً منصب رئيس الاتحاد الإفريقي.

المؤتمر و«البجعة البيضاء»

يشكل خبر انعقاد القمة بحد ذاته إشارة سياسية واضحة إلى العالم الغربي، ولكنَّ مجرياتها وما رافقها كان له كبير الأثر أيضاً، إذ شكّلت صور الوفود الإفريقية التي تتجول في معرض الأسلحة الروسي، الذي جهّز لهذه القمة، صدمةً لوسائل الإعلام وملأت هذه الصور صفحات الجرائد والمجلات.

وحضر هذه القمة ممثلون عن دول القارة الإفريقية الـ 54، وكان تمثيل 20 منها على مستوى الرؤساء، وأجرى الرئيس بوتين على هامش هذه القمة لقاءات ثنائية مع 13 رئيساً، كان من بينهم مصر وجنوب إفريقيا ونيجيريا وجمهورية وسط إفريقيا وإثيوبيا. وقامت روسيا بتوقيع أكثر من 50 اتفاقية خلال هذه القمة منها 30 للأغراض العسكرية، ووصل حجم التبادل ضمن الاتفاقيات مجتمعة إلى 12,5 مليار دولار.

وفي سياقٍ متصل أعلنت وزارة الدفاع الروسية في بيان لها، أنّ قاذفتين إستراتيجيتين من طراز «تو-160» ستهبطان في جمهورية جنوب إفريقيا يوم الثلاثاء عشية انعقاد قمة سوتشي، وجاء في بيان الوزارة أن «هدف الزيارة يتمثل بتطوير التعاون العسكري الثنائي والتدريب على حل قضايا التنسيق بين القوات الجوية الفضائية الروسية والقوات الجوية المسلحة لجنوب إفريقيا» إلا أن طبيعة الطائرة الملقبة بالـ «البجعة البيضاء» التي تفوق سرعة الصوت، والقادرة على حمل السلاح النووي والصواريخ فائقة الدقة، وتوقيت وصولها، كان بالنسبة للكثير من المراقبين استعراضاً للقوة في كرنفال جوي فوق أراضي القارة السمراء من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها.

الدور المصري

لعبت مصر دوراً واضحاً في التحضير لهذا المؤتمر، لتكون هذه القمة خطوة جديدة على طريق تمتين العلاقات المصرية- الروسية، والتي تشهد تطوراً متسارعاً أصلاً، هذا ما أكده حديث وزير الخارجية المصري سامح شكري لوكالات الأنباء، والذي قال فيه إن تطور العلاقات المصرية الروسية في المجالات كافة، العسكرية والاقتصادية والسياسية يجعل من مصر شريكاً حقيقياً لروسيا، وتضمن هذه الشراكة للدولتين المنفعة المتبادلة، فهو يسمح لمصر بلعب دور بارز مع شركائها الإفريقيين من جهة، وتكون مصر من جهة أخرى «منفذاً لروسيا إلى القارة من مدخلها في الشمال الشرقي». واكتملت الصورة من خلال الإشارات التي حملتها هذه القمة، والتي عبّر عنها الرئيس السيسي في كلمته الختامية، والتي جاء فيها أنهم يسعون في هذه القمة إلى صياغة «نظام أكثر مساواة وعدالة في العلاقات الدولية، يقوم على مبدأ التعددية، واحترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتصفية الصراعات بالطرق السلمية وحماية الهوية الوطنية والتنوع الحضاري» هذا التوجه هو توجه تقوده روسيا والصين، واليوم يقوله السيسي في ختام القمة لا بصفته رئيس دولة إفريقية فحسب، بل بصفته رئيساً للاتحاد الإفريقي وأحد منظمي قمة «روسيا- إفريقيا».

هذا واحتضنت الأراضي المصرية فور انتهاء قمة سوتشي، مناورات عسكرية روسية- مصرية تحت عنوان «سهم الصداقة»، وتعد هذه المناورات- والتي ستستمر 13 يوماً- الأولى من نوعها، نظراً لطبيعة الأسلحة المستخدمة فيها، فهي تضم منظومات الدفاع الجوي «تور إم2»، و«بوك إم2»، و«إيغلا» و«شيلكا» التي تُعد سلاحاً فعالاً في وجه الطائرات المسيرة.

الخطوة إستراتيجياً

تفتح هذه القمة «صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الروسية- الإفريقية» هذا ما قاله الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ختام القمة، لكن الأهم بالنسبة لنا معرفة ما ستحمله هذه «الصفحة الجديدة». فحسب العديد من الصحف الغربية شكلت صفقات السلاح الحامل الأساس لهذه القمة، ومنهم من رأى أن معظم اتفاقيات التبادل التجاري لم تكن اتفاقيات نهائية، وهذا ما قد يمنع تحقيق حجم التبادل الذي جرى الإعلان عنه. لكن قبل محاولتنا الإجابة عن هذه الطروحات لابدَّ من تثبيت بعض النقاط الأساسية:

يصل التبادل التجاري اليوم بين إفريقيا وروسيا إلى ما يعادل 20 مليار دولار، وهو ضعف ما كان عليه الحال في السنوات الخمس الماضية، ويضع الرئيس الروسي هدفاً للسنوات الخمس القادمة بمضاعفة هذا التبادل ليصل إلى 40 مليار دولار، وهو ما يقارب حجم التبادل التجاري الروسي مع هولندا وحدها، وإذا ما وصل التبادل إلى الرقم المستهدف تكون روسيا قد حصلت على مكان صغير نسبياً في السوق الإفريقية، فحجم التبادل التجاري بين إفريقيا والولايات المتحدة يصل اليوم إلى 39 مليار دولار، وتقول الأرقام إن حجم التبادل الصيني الإفريقي وصل في نصف 2019 إلى أكثر من 101 مليار دولار.

الأحاديث التي تحصر التوجه الروسي إلى الساحة الإفريقية برغبتهم في السيطرة على سوق الأسلحة هناك هي رؤية قاصرة، فروسيا وقبل انعقاد هذا المؤتمر تعتبر مورّد السلاح الأكبر للقارة السمراء، وما جرى التوقيع عليه في القمة كان في معظمه تجديداً لاتفاقيات موقعة سابقاً، هذا بالإضافة إلى أنه وحسب الرئيس الروسي، فإن «جزءاً من إمدادات السلاح يتم على أساس مجاني»، وبالإضافة إلى هذا قامت روسيا إلى الآن بشطب أكثر من 20 مليار دولار من الديون الإفريقية.

شكّلت صور الوفود الإفريقية التي تتجول في معرض الأسلحة الروسي صدمةً لوسائل الإعلام وملأت هذه الصور صفحات الجرائد والمجلات

ملامح الدور الروسي

لا شكَّ أن العناصر التي سبق ذكرها تشكل بالنسبة لروسيا عوامل تشجيعية لتطوير العلاقات مع القارة السمراء، لكن الأمور على ما يبدو تجري بشكلٍ معكوس، فروسيا- ومن خلال وزنها العسكري والاستخباراتي وإمكانية توسيعه، ووزنها التجاري الذي ينمو بسرعة- تسعى إلى أن تكون لاعباً سياسياً كبيراً في العالم، فهي اليوم ومن خلال هذه القمة تقوم بخطوة تدفع بعلاقتها الدبلوماسية والسياسية إلى الأمام بقوة، وإن نجاح روسيا في خطوتها هذه، يعني أنها ستكسب وزناً جديداً بحجم قارة. فالدول الإفريقية تتحرك بشكل متناغم في الساحة الدولية، وتحالف بهذا الحجم يعني بالنسبة لروسيا دعم حقيقي على الساحة الدولية وفي توجهاتها في مجلس الإمن، بمقابل وعود روسية برعاية المصالح الإفريقية من خلال استخدام عضوية روسيا الدائمة في مجلس الأمن. ويضاف إلى هذا فكرة جوهرية، وهي أنَّ مصر تعدّ فعلاً بوابة إفريقيا، ولكنها قبل كل شيء كانت تاريخياً لاعباً أساسياً في الشرق، ويمكن لمصر بالأمد المنظور أن تمارس دورها من جديد، فهي فعلياً جسر يستطيع- إذا ما بُني جيداً- أن يصل آسيا بإفريقيا، وهذه خطوة مهمة بالنسبة لأقطاب العالم الجديد.

حديث رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا، الذي اعتبر أن لـ «روسيا مكانة جيدة في عيون الدول الإفريقية نظراً لأنها لم تكن يوماً قوةً استعمارية» يؤكد على أن روسيا تعطي الدول الإفريقية شكلاً جديداً ومختلفاً للعلاقات الدولية، فهي تشطب الديون بدل استغلالها كأداة للابتزاز السياسي، وتجري هذه العلاقات بشكل من الاحترام المتبادل، لذلك ذكّر الرئيس الروسي بالعلاقات السوفييتية الإفريقية المتينة، والتي قامت على دعم هذه الدول في صراعها مع الاستعمار، مشيراً إلى أن الوقت اليوم «يتطلب إقامة مثل تلك العلاقات وتطويرها»، وهذا ما يمكن أن يكون حائط صد متين بوجه الاستعمار الجديد، ويسمح لإفريقيا بإنشاء علاقات دولية جديدة تختلف جذرياً عن علاقتها مع الدول الغربية التي لا تزل إلى اليوم تنظر إلها بوصفها مستعمرات.

تطوّر الانتفاضة في لبنان
تمرحلها وخلاصات أوّلية

يمكن القول بدايةً إن الحركة الشعبية التي شهدها لبنان طوال الأسبوعين الماضيين دخلت خلال الأيام الثلاثة الماضية في مرحلة جديدة، وتحديداً بعد استقالة رئيس الوزراء. فالحركة الشعبية المتصاعدة التي تمظهرت في الانتفاضة التي شملت أغلب المناطق اللبنانية بدأت تواجه تحديات جدية. وأهم هذه التحديات هو: دفع الحركة إلى التطييف والفتنة، والتشويش على ما بدأ يتبلور من شعارات وأهداف حملها الشارع، كمعارضة السياسات الاقتصادية الليبرالية المتّبعة منذ التسعينات عبر الإرتهان للمصارف وإملاءات البنك الدولي التقشفية المضادة لمصالح الأغلبية الشعبية، وتحديداً هدف استعادة الأموال المنهوبة. هذه التحديات من شأنها العودة إلى ما قبل الإنتفاضة، أي إعادة إنتاج إحداثيات الصراع السياسي بين أطراف السلطة، والانقسام العمودي بين مكونات المجتمع، في شكله الطائفي والمناطقي، بعد أن تبلورت ملامح انقسام أفقي طبقي واضح خلال الأيام الأولى من الإنتفاضة، ولكن في ظل الأزمة المنفجرة للنظام الاقتصادي والسياسة المالية.

■ محمد المعوش

الاتجاهات الفاعلة في الإنتفاضة

تميزت الانتفاضة بداية بطابعها العفوي العام، بالرغم من حضور ومشاركة مكونات لها تنظيمها وطروحاتها. وفي ذروة الانتفاضة نزل مئات الآلاف إلى الشوارع، وأغلقوا الطرقات الرئيسة وتمركزوا في ساحات المدن الأساسية كـ «بيروت، وطرابلس، وصيدا، وصور، والنبطية»، رافعين شعارات سياسية كرحيل السلطة وإسقاط النظام. هذه الشعارات ليست بجديدة على الحركة الشعبية في لبنان «حركة إسقاط النظام الطائفي مثالاً–2011»، ولكن الجديد هو بروز طروحات سياسية وجدت طريقها إلى وعي المنتفضين، تتجاوز «أو تتجاور إلى جانب» سلبية الشعار المتمثل بـ«إسقاط النظام»، نحو هدف إيجابي سياسياً، وهو تغيير السلطة والنظام الاقتصادي، والذي تمثل في الحكومة الإنقاذية التي تدير المرحلة الإنتقالية نحو الدولة القادرة والعادلة والمستقلة اقتصادياً، على الرغم من الاختلاف حول مكونات هذه الحكومة، التي اعتبرها البعض مثلاً حكومة «تكنوقراط» مكونة من خبراء واختصاصيين، واعتبرها البعض الآخر حكومة من خارج قوى السلطة، ومعبرة عن الخيارات الشعبية بالتغيير، من دون تبلور واضح لمكوناتها.

إذاً، هناك اتجاهان بقيا جنباً إلى جنب خلال تطور الإنتفاضة. الإتجاه العفوي من جهة، ومن جهة أخرى، الإتجاه نحو تنظيم الحركة الشعبية وتطوير مشروعها المستقبلي والمرحلي، وكيفية تحقيقهما عبر أطر سياسية واضحة تتكون من قوى سياسية محددة. ونقول بأن التناقض بين الاتجاهين هو الذي حكم تطور الانتفاضة وصولاً إلى مرحلتها الحالية.

عوامل قوة الاتجاه العفوي

العنصر الأول هو تاريخي– طبقي وموضوعي بامتياز، أي: مكونات القوى المنتفضة. فبنية الطبقة العاملة في لبنان تتميز في الغالب بالعمل الريعي والخدماتي، وتشتتها على مئات من المؤسسات. أمّا البقية هي إما من فئة المعطلين عن العمل، و«البطالة المقنعة»، وإما من الطلاب. هذا ما أفقد العامل التنظيمي الأوّلي للقوى المنتفضة «الذي تعززه تقليدياً الأطر النقابية، والانضباط الموضوعي للطبقة العاملة الصناعية مثلاً»، وملموسية طرحها، مما رفع من العفوية.

والعامل الثاني هو العامل الذاتي، أي: دور القوى السياسية الطليعية والتغييرية وكيفية رؤيتها هي لدورها هذا، ودرجة تأثيرها على مجرى تطور الانتفاضة. وباعتماد التوصيف المباشر، لم يظهر على الساحة السياسية مشروع ملموس ومكتوب يطرح الأهداف والخطوات الملموسة القادرة على تحقيق عملية التغيير، وضمناً مواجهة الأزمة التي يعيشها الاقتصاد اللبناني وبينته السياسية المأزومة والمتفككة. وليس المقصود المشروع العام فقط، بل كيفية تحقيقه عملياً. لاحقاً بدأت تظهر معالم خطوات عملية، متمثلة بالطرح الأنضج وهو الحكومة الانتقالية الإنقاذية ذات الصلاحيات الاستثنائية التي تهدف إلى التصدي للأزمة المالية والاقتصادية، وخصوصاً استعادة المال المنهوب، وعلاج قضية الدَّين العام «البعض اقترح إسقاط كلي لدَين الدولة لصالح المصارف، والبعض الآخر طرح إعادة هيكلته، أو تخفيض فائدة الدَّين إلى حدٍّ إلغائها الكلي».

على الرغم من هذا التقدم «البطيء نسبياً» إلّا أن مكونات الشارع سادتها حالة من التشويش بخصوص الطرح، فبعضها بقي على شعار إسقاط السلطة «الرئاسة، الحكومة، ومجلس النواب»، والبعض الآخر اعتبر الحكومة الانتقالية هي حكومة تكنوقراط من اختصاصيين.

هذا التشويش والتخبط نابع من الموقع الذي تعاطت معه القوى الطليعية التي ساهمت في صياغة الطرح الأنضج، والتفاوت الذي شاب مواقفها وتكتيكها.

وأساس هذا الموقع: السياسة الانتظارية، حيث بقيت هذه القوى في موقع رد الفعل على خطوات السلطة، وتحديداً انتظار إسقاط الحكومة، ومن ثم لتبني عليها الخطوة اللاحقة. وعلى الرغم من أنَّ هذه القوى قدَّمت خطوطاً عامة لمبادرة انتقال السلطة بشكل سلمي، إلّا أن هذه المبادرات بقيت على الورق. إذ ظهر موقف متناقض في أداء قوى التغيير، فمن جهة تَمّ تقديم مبادرات «على الورق» لتغيير السلطة وتحقيق أهداف التغيير ومواجهة الأزمة، إلّا أنها بقيت في الحقيقة تمارِس الدور الانتظاري. ومن جهة أخرى، قامت هذه القوى بمجهود مباشر في الشارع من أجل تطوير شعارات التمركزات الشعبية والاعتصامات، ومحاولة تنظيمها من تحت، إلّا أن الدور السياسي المباشر «الفوقي» بقي مكبوحاً.

تجاهل تشكيل إطار سياسي بين مكونات القوى على مشروع الحد الأدنى ويفتح الأفق نحو التغيير الشامل من شأنه أن يفقد الحركة الشعبية مبادرتها ويكبح هجومها السياسي

تبعات الموقف الانتظاري على تمرحل الانتفاضة

إن تجاهل تشكيل إطار سياسي معلن وجامع بين مكونات قوى سياسيةً وشعبيةً على مشروع الحد الأدنى القادر على التصدي لمهام المرحلة الراهنة، ويفتح الأفق نحو التغيير الشامل، كان من شأنه، أولاً أن يفقد الحركة الشعبية مبادرتها ويكبح هجومها السياسي، مع أنَّ الشارع أبدى استعداداً متقدّماً للهجوم. إن انكفاء الهجوم السياسي أبقى على وزن الشارع عالياً في الحركة الشعبية، مما سمح للسلطة في المرحلة الأولى بممارسة العنف لقمع الانتفاضة، ومن ثم الانتقال إلى التخوين والتضليل والتشويش، بعدما تحوّل العنف في الأيام الثلاثة الأولى إلى عامل رفع من زخم الانتفاضة. وتعاظم وزن الشارع، أدخل الحركة في حالة استنزاف.

كان لبقاء وزن الشارع مرتفعاً كمساحة التفاعل والأداة الأساسية لتحقيق الأهداف، معززاً لمخاطر استخدام السلطة لأدوات جديدة، كالدخول على خط الشارع نفسه من خلال الدفع بقوى بشرية مؤيدة لبعض أطراف السلطة، وهو ما قام به «الحزب التقدمي الاشتراكي» و«القوات اللبنانية» تحديداً. هذا التكتيك السلطوي هَدَف إلى ضرب الشارع بالشارع، ونقل التوتر بينَ المنتفضين والسلطة إلى توتر بين الناس أنفسهم. في ظل غياب الرؤية الجامعة والموحدة.

إضافة إلى ذلك، إن ترك المبادرة في يد السلطة، حوّل استقالة الحكومة إلى ورقة في يد السلطة «أو بعض مكوناتها»، فجاءت الاستقالة لتخلط الأوراق، وتشد عصب شارع تيار رئيس الحكومة هذه المرة، أي «تيار المستقبل». فنزل بعض مؤيديه إلى الشارع في عدة مناطق لكي يقطعوا الطرقات ويسيّروا التظاهرات، مما أضاف تشويشاً جديداً إلى المشهد. وتم الدفع من قبل هذا القسم من السلطة لكي يحرف النظر عن أهداف الانتفاضة، ويحولها إلى مواجهة بين مكونات السلطة وأحزابها. وتم الدفع بشعارات «إسقاط الرئيس» و«رئيس مجلس النواب». مما أعاد الشارع إلى إحداثيات ما قبل الانتفاضة، وتحديداً الطائفية منها، في ظل الضخ الإعلامي الذي لا يمكن مجاراته من قبل قوى التغيير. وبدأ الشارع خلال الأيام الماضية ينقلب إلى نقيضه لغير صالح الحركة الشعبية.

مهمات لا بدَّ منها

بالرغم من التأخر في المبادرة السياسية لقوى التغيير، إلا أن المخاطر المحدقة بالمجتمع ككل تتطلب تسريع الخطى ومراجعة القصور، وطرح الإطار السياسي التمثيلي ومشروعه، وتجاوز الاتجاه العفوي، وتجاوز عمل هذه القوى غير المنسق، والمستقل.

انتفاضات الجنوب العالمي

من المستحيل توقّع ما يطلق شعلة انتفاضة ما. ففي لبنان كانت الضريبة على استخدام تطبيق الواتساب هي الشعلة، بينما في تشيلي كانت رفع الرسوم على استخدام المترو، وفي الإكوادور وهايتي تخفيض الدعم على الوقود. إنّ كلّ واحدة من هذه الأعمال أنزلت بعض الناس إلى الشوارع لتفيض الشوارع بالناس بعد ذلك ولينضم المزيد والمزيد إليهم. إنّ هؤلاء الجماهير لم ينزلوا إلى الشوارع من أجل الواتساب ولا من أجل تعرفة المترو، لقد نزلوا لأنّهم محبطون وغاضبون، لأنّ التاريخ يبدو وكأنّه قد نسيهم، وبأنّه يفضل باستمرار الطبقة الحاكمة.

■ **بقلم: تريكونتنتال**
تعريب وإعداد: عروة درويش

إنّ معدّل النمو في تشيلي هو 1,5%- وقد هبط من 6% في عام 1992. شكّلت صادرات النحاس مصدر الكسب الرئيس بالنسبة للبلاد، وبما أنّ صادراته من النحاس قد تباطأت، فقد تباطأ معها الاقتصاد. تُصارع تشيلي نسب البطالة المرتفعة لديها- معامل جيني لديها عند 0,50 «أي في المنتصف بين المساواة التامة واللامساواة الكاملة». يكسب أثرى 10% في البلاد 26 ضعف ما يكسبه الـ 10% الأفقر في البلاد. وإن أضفت الثروة التي يملكها هؤلاء الـ 10% الأكثر ثراء فسترى بأنّ الهوّة أكبر بكثير، حتى النظام الضريبي في تشيلي متردٍّ بشكل شديد الوضوح، حيث تتم قوننة الفساد من خلال القانون الضريبي. رفعت الحكومة أجور استخدام المترو في مدينة سانتياغو «وهو الذي يستخدمه قرابة ثلاثة ملايين شخص- أي سدس البلاد» أكثر من عشرين ضعفاً منذ عام 2007، بحيث إنّك ستدفع 16% من راتبك إن استخدمت المترو مرتين في اليوم. في 14 تشرين الأول بدأ الطلاب خائبو الأمل من الطبقة الوسطى بالتظاهر مستهدفين زيادة الرسوم، وبشكل أوسع البنية الفاسدة في تشيلي.

أمّا الطبقة الحاكمة في لبنان فمثل تلك في تشيلي، تنام في الفساد، وقادتها السياسيون يُحصّلون الريوع من العقود الحكومية ومن الخدمات العامة المشبعة بالكسب غير المشروع. في عام 2016 أنشأت الحكومة وزارة لمكافحة الفساد، ورغم عدم موثوقيّتها فقد رفعت دعوى قضائية على وزير الفساد بتهمة الفساد. أوقفت موازنة التقشف لعام 2019 الإنفاق على الكثير من الخدمات العامة، ولكنّها أبقت على نظام الضرائب المتردي. في 2015 تنازع السياسيون على من سيحصل على عقد إزالة النفايات، بينما كان السكان يسيرون فوق القمامة في الشوارع. ولهذا قال الناس ما يعرفون عن ظهر قلب: الفساد ليس استثناءً، بل هو القاعدة. قال الشعب للطبقة الحاكمة «أنتم مقرفون». إنّ العبارة التي ما زال صداها يرنّ حتى يومنا هذا.

الفساد كبديل عن استخدام القوّة

كتب أنطونيو غرامشي ملاحظاته عن فرنسا خلال الجمهورية الثالثة «من 1870 وحتى 1940»، فأشار إلى أنّ الطبقة الحاكمة قد استخدمت الفساد والاحتيال لشراء ذمم القادة من مختلف الأقسام، بهدف إخصاء أيّة معارضة سياسية لهم. لم تكن الطبقة الحاكمة قادرة على كسب موافقة الشعب، ولم ترد استخدام القوة لسحق الناس وتطويعهم. ولهذا وعوضاً عن ذلك استخدمت الفساد والاحتيال لتشتيت أيّة معارضة لسطوتها، واثقة من أنّ الرشوة السياسية ستشلّ وتربك الناس. دخلت الأحزاب السياسية البرجوازية في مؤامرة من الفساد، حريصة على مهاجمة الفساد بلاغياً بينما يسرقون موارد العامة ويجيرونها لمصالحهم الخاصة، في الوقت الذي يسمحون فيه للطبقة الحاكمة بالبقاء في جنانها الضريبية طويلة الأجل، وإبقاء أياديهم الطويلة في جيوب الإعانات والمنافع الضريبية.

في هذه الأثناء تفعل النخب الحاكمة ما تفعله النخب الحاكمة في العادة: تنزل الجيش إلى الشوارع

أظهر تقرير الأمم المتحدة «لتمويل التنمية المستدامة» لعام 2019 بأنّ التهرب الضريبي يضرب بلدان الجنوب العالمي بضراوة، لأنّ هذه البلدان تعتمد أكثر على عائدات ضرائب الشركات من البلدان في الشمال العالمي. الفساد داخل البلدان كبير، لكنّ فساد الشركات متعددة الجنسيات يقع في تصنيف مختلف- حيث هناك مئات مليارات الدولارات على المحك. سمحت أساليب، مثل التلاعب بسعر التحويلات، وتآكل القاعدة وتحويل الأرباح «BEPS» للشركات بعدم الإعلان عن الأرباح حيث يتم استخراجها، بل في الأماكن حيث الضرائب منخفضة. ترتبط مثل هذه الأساليب بشكل غالب بالشركات متعددة الجنسيات المتمركزة في الولايات المتحدة. إنّ الطبقات الحاكمة في هذه البلاد، من الإكوادور إلى لبنان، تستحمُّ في الفساد وهي غير قادرة على تنظيف نفسها ولو قليلاً. هذا هو السبب الذي دفع بالناس إلى النزول إلى الشوارع: لقد رأوا في الشوارع أشياء تخصُّهم ويريدون استعادتها.

من المهم أن نتحرّى عن السبب الذي دفع الناس للنزول إلى الشوارع، وأن نسألهم عن توجههم السياسي. ففي كلّ واحدة من هذه الحالات- تشيلي والإكوادور وهايتي ولبنان وغيرهم- المسألة الأساسية هي أنّ شعوب هذه الدول قد تعرضوا للاحتيال من قبل البرجوازيين لديهم ومن قبل القوى الخارجية التي تدعمهم «تحديداً الشركات متعددة الجنسيات». استهدف المتظاهرون حكوماتهم وذلك فقط لأنّ هؤلاء المحتجين يريدون دعم الديمقراطية ضدّ الرأسمالية التي تشوهها. يمكن لهذه التظاهرات أن تمضي إلى أعمق من هذا المستوى البدئي، ويمكن كذلك أن تفشل وتخفق في مسعاها. هنا يأتي دور الخيارات الرئيسة.

وفي هذه الأثناء تفعل النخب الحاكمة ما تفعله النخب الحاكمة في العادة: تنزل الجيش إلى الشوارع. كان الرد على المتظاهرين في تشيلي والإكوادور وهايتي قاسياً. يمكنك أن تتوقع حدوث مثل هذا الأمر في تشيلي حيث تشبه حكومة سباستيان بينيرا حكومة الدكتاتور أوغستو بينوتشيه «وزير الداخلية الحالي أندريس تشادويك انتقل بكل سلاسة من منصبه في أيام بينوتشيه إلى منصبه الحالي في حكومة بينيرا، وذلك دون تعارض مع سنواته العديدة من الدفاع عن الديكتاتور سيِّء السمعة». ولهذا فالشعار الذي رفعه التشيليون: «تعالوا وانظروا، تعالوا وانظروا، هذه ليست حكومة بل مجرّد قوانين بينوتشيه». وكذلك العنف الذي ساد يشبه العنف في عهد بينوتشيه، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول والعدد الكبير من الاعتقالات.

الإعلام المتواطئ

يبقى الإعلام الغربي والمحلي التابع له يتواطأ مع النخب الحاكمة. لننظر إلى الإكوادور حيث خرج الناس من السكان الأصليين والعمال والطلاب في الإكوادور ضدّ قطع الدعم عن الوقود الذي أقرته حكومة الرئيس مورينو كجزء من حزمة التقشف المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي. وهذه التظاهرات الأخيرة في الإكوادور هي الأخيرة في سلسلة طويلة من الانتفاضات المناهضة للنيوليبرالية التي أسقطت ثلاثة رؤساء ما بين عامي 1997 وعام 2005.

فإذا ما تخطينا الإشارة المستمرة للتظاهرات على أنّها أعمال عنف وأعمال شغب عنيفة، كما في تقارير السي.إن.إن والغارديان والفايننشال تايمز في 2019/10/8 واليو. أس توداي في 2019/10/9، فالأمر الأخطر

ووحدة المنهوبين

هو قيام هذه الوسائل الإعلامية بالتعمية على السبب الحقيقي الذي دعا الناس إلى النزول إلى الشارع.

فكما أشار جو إيمرسبرغر: «يفضّل الصحفيون الغربيون الأكاذيب، فكما هو الحال في مقال للنيويورك تايمز في 2019/10/8، يشار إلى مورينو وكأنّه قد ورث أزمة ديون انفجرت اليوم، كنتيجة للقروض التي أخذها سلفه الرئيس رافاييل كوريا من أجل السدود الضخمة والطرقات السريعة والمدارس والعيادات وغيرها من المشاريع». بينما في الواقع لا يزال مستوى الدَّين نسبة للناتج المحلي الإجمالي للبلاد منخفضاً، وذلك على الرغم من ارتفاعه بشكل طفيف في ظل حكم مورينو. وليس ذلك بسبب الأشغال العامة، بل بسبب سياساته المحابية للنخبة.

ولا يمكن الاقتناع ببراءة هؤلاء الصحفيين وهذه الوسائل الإعلامية، إذا ما أخذنا بالحسبان بأنّها تقوم بشكل منهجي بإخفاء وغضّ الطرف عن تأثير عقوبات واشنطن على فنزويلا، والتي يقدر بأنّها قتلت أكثر من 40 ألف فنزولي منذ عام 2017. بينما تركّز وتبالغ وتمنح وزناً أكبر بكثير لحالات الحرق والسرقة التي تجري أثناء المظاهرات الشعبية، ليصل بهم الأمر إلى نعت حراكٍ شعبي كامل بأنّه أعمال عنف.

هايتي كمثال عن الجنوب العالمي

تعدّ هايتي بسكانها البالغ عددهم 11 مليون نسمة أكثر دول الأنتيل كثافة سكانية. تقع في الثلث الغربي من جزيرة تدعى «إسبانيولا»، بينما تحتل جمهورية الدومينكان بقيّة الجزيرة. هذه الجزيرة هي ثاني أكبر جزيرة في منطقة البحر الكاريبي «الأكبر هي كوبا». منذ منتصف أيلول الماضي، تتالت موجات من المحتجين على طول البلاد. شارك قرابة 5 ملايين شخص– نصف عدد سكان هايتي– في المسيرات وفي قطع الطرقات. طالبوا باستقالة الرئيس جوفينيل مويس، ورفضوا أيّ تدخل أجنبي ودعوا لقرارات تحلّ أزمة الطاقة والأزمة الاقتصادية. لقد كان نقص الوقود في الجزيرة هو الشرارة المطلوبة. شلّت التظاهرات عاصمة هايتي بورت-أو- برينس وغيرها من المدن والبلدات. توقفت النشاطات الحكومية والتجارية. لا يمكن توزيع المياه والغذاء بسهولة، وهو الأمر الذي يهدد بإصابة البلاد بأزمة إنسانية حرجة.

كان ردّ الحكومة عبر إرسال الشرطة. قُتل أكثر من عشرين شخصاً وجرح المئات على طول الأسابيع منذ بدء التظاهرات. سيطرت المجموعات شبه- العسكرية- وهي مجموعات إجرامية منظمة مرتبطة عادة بالسياسيين- على مناحي الحياة اليومية. وجدت هذه المجموعات أينما نشط الناس ضدّ الحكومة لتكون أداة في إرهاب الناس وارتكاب المجازر بهم. إنّ مهمتهم هي تحطيم الثقة الشعبية التي قادت إلى انطلاق الاحتجاجات.

قام «المجتمع الدولي»– وتحديداً الولايات المتحدة وفرنسا وكندا ومنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة- إمّا بالدعوة للتدخل الأجنبي، أو أنّهم تظاهروا بعدم حدوث شيء في هايتي. إنّ هذه البلدان- ويطلق عليهم اسم «Core Group»– يريدون بقاء حكومة مويس في السلطة، في حين أنّهم يجرون بالتزامن مع موقفهم هذا مفاوضات مع المحافظين وأقسام المعارضة من «الوسط».

شكلت الحركات الاشتراكية والأحزاب اليسارية وغيرها من الأقسام التقدمية منصة سموها «الجبهة الوطنية». تدعو هذه الجبهة إلى استقالة الرئيس ومحاكمة جميع المتورطين باختلاس الأموال العامة والمشاركين في المذابح، وإلى إنشاء حكومة انتقالية مدتها ثلاثة أعوام، وإلى إنشاء خطة طوارئ لمعالجة الحاجات المستعجلة للشعب، وكذلك لإجراء إصلاحات جوهرية تبثّ الحياة في شرعية النظام الانتخابي والسياسي، ما سيؤدي إلى إجراء انتخابات جديدة وانتخاب جمعية تأسيسية تعيد بناء الأمة.

سيطرت المجموعات شبه العسكرية– وهي مجموعات إجرامية منظمة مرتبطة عادة بالسياسيين– على مناحي الحياة اليومية

لقد أسست موجة الاحتجاجات الأخيرة في هايتي نفسها على الإضراب العام الذي جرى في تموز 2018، عندما نزل 1,5 مليون هايتي إلى الشوارع. احتجوا في حينها على محاولة الحكومة زيادة ثمن الوقود، امتثالاً لإملاءات صندوق النقد الدولي. نتج عن هذه التظاهرات سحب الحكومة لعدّة إجراءات غير شعبية وإلى استقالة رئيس الوزراء جاك غاي لافونتانت.

لماذا هايتي والكاريبي مهمان جداً؟

في عام 1804 طرد شعب هايتي مالكي العبيد الإمبرياليين، وأنشأوا أوّل جمهورية للسود في العالم. لم تكن القوى الإمبريالية لتسمح بنجاح هذه الثورة الاجتماعية. منذ السنوات الأولى لها صمموا على تدمير ومنع هذا المثال من الانتشار إلى غيرها من دول العبيد. فرضت فرنسا دينها السام عليها «1925» وغزتها الولايات المتحدة «1915–1934»، وتمّ تأسيس عائلة دوفالير الدكتاتورية المدعومة من الإمبريالية «1957–1986»، ثمّ الغزو الدولي من قبل الأمم المتحدة «منذ عام 2004 وحتّى اليوم»، ممّا عطل قدرة هايتي على قيادة خطتها التاريخية الخاصة.

إنّ الكاريبي من بين أهمّ المناطق الجيوسياسية على سطح المعمورة. في الوقت الحالي تعدّ حاضنة لعمليتين سياسيتين جذريتين: الثورة الكوبية والثورة البوليفارية في فنزويلا. ولهذا فإنّ الهجوم على تحالف «البتروكاريبي»، وهو التحالف النفطي للعديد من دول الكاريبي مع فنزويلا لشراء النفط بشروط دفع تفضيلية، الهجوم الذي أشعل الأزمة الهايتية، هو نتاج الهجوم الإمبريالي على كلٍّ من فنزويلا وكوبا.

إنّ هايتي جزيرة فيها الكثير من الثروات مع وفرة من موارد الذهب والنحاس والبوكسيت «تقدّر جميعها بقيمة 20 مليار دولار». كما أنّ لديها القوة العاملة التي تعرضت للاستغلال بشكل روتيني من خلال مناطق التجارة الحرة على يد الشركات الدولية التي تتعاقد من الباطن مع شركات هايتية ذات حجم صغير، من أجل تصنيع النسيج وتجميع البضائع الإلكترونية لصالح الأسواق الأمريكية الشمالية. برزت هايتي كواحدة من النقاط الإستراتيجية لنقل الأرباح من تجارة المخدرات.

ما سبب الأزمة الهايتية؟

القضية الرئيسة هي الوقود. العقوبات الأمريكية على فنزويلا حطمت تحالف بتروكاريبي، وهو الاتفاق الكاريبي- الفنزويلي من عام 2005 والذي جلب وقوداً زهيداً إلى بلدان مثل هايتي. أدّى الحصار المفروض على مبادرة بتروكاريبي وإصرار صندوق النقد الدولي على خفض دعم الوقود إلى حدوث أزمة نقص في الوقود لمدة ستّة أسابيع، ورفع أسعار الوقود والتوسع في الوقود المهرب، وشلل في قطاع النقل.

لطالما عانت هايتي من الفقر واللامساواة والبطالة وانعدام الأمن الغذائي. أدّت أزمة الوقود إلى انخفاض قيمة العملة «غورد» والتضخم بنسبة 18% وتجميد رواتب القطاع العام.

أدّت السياسيات النيوليبرالية التي طبقت منذ بداية الثمانينات إلى هلهلة الاقتصاد الهايتي. تم تدمير الإنتاج الزراعي وذوى التصنيع على مستويات صغيرة في سلسلة السلع العالمية بسبب انتقال النشاط الصناعي من منطقة منخفضة الأجور لمنطقة أخرى أدنى أجوراً. ليس لدى هايتي برجوازية وطنية: فبرجوازيوها قد تم إفسادهم بشكل كلي وتهميشهم بتدخل «المجتمع الدولي». وصل الفساد إلى مستويات هائلة: البرجوازية الهايتية ومسؤولو الدولة وحتّى الرئيس نفسه كما يقال، مشتركون في اختلاس ملياري دولار من الخزينة العامة– وهو ما يعادل ربع الناتج القومي الإجمالي للبلاد.

فقدت الطبقة السياسية الهايتية مصداقيتها بالكامل. أوصل الاحتيال الانتخابي في عام 2010 حزب تيته كالي «PHTK» المفرط في النيوليبرالية إلى السلطة، وليس لرئاسة مويس أيّة مصداقية بين العامة.

على مدى أكثر من قرن تمّت عرقلة السيادة الهايتية. الاحتلال الأمريكي والدكتاتورية العسكرية المدعومة من لاعبين خارجيين وانقلاب الأمر الواقع والوصاية الدولية من قبل الأمم المتحدة، جميعها فرضت اتجاهاً سياسياً واقتصادياً مناقض جوهرياً لمصالح الشعب الهايتي وفي مصلحة القوى الخارجية على حساب السيادة الهايتية.

وفي الختام، نتذكر ما كتبت ماري فوكس في عام 1968 وهي تعبّر بالشعر عن تاريخ هايتي من العبودية الزراعية والثورة والاحتلال الأمريكي والدكتاتورية العسكرية لدوفالييه والأمل الكبير من ثورة 1804 التحررية: «الحرية قوّة مخفية. ولهذا وجدت الحدود التي تحبس المجتمعات. في وضح النهار، ستتحول أفكارنا إلى وحوش وتجعلنا مجانين. حتّى أولئك الذين لديهم خيال محدود للغاية يخفون شيئاً مرعباً. إنّ عيوبنا التي لا حصر لها هي الدليل على أصلنا البدائي المتوحش. صحف خام، هذا ما نحن عليه. وسنبقى كذلك طالما تنقصنا الشجاعة لسرقة درب يسيّرنا عبر الأغصان المتشابكة للحياة، فنمشي حينها بعيونٍ مثبتة على الحقيقة».

أسباب نشوء الفن- المعرفة

من الحاجات الأساسية الاجتماعية للإنسان، والتي لم يكن لها طابعٌ جمالي، خرجت جميع أشكال التعبير الجمالي. واستغرق استقلال تلك الأشكال ردحاً طويلاً من الزمن، حتى انطوت أخيراً تحت جناح الفن. فقبل القصيدة كانت الكلمة والأبجدية. وقبل الفن التشكيلي، كانت الصور والنقوش الجدارية على الكهوف القديمة.

■ سلاف محمد صالح

وأشكال التعبير الجمالي عديدة بتعدد مهام الفن، وقضاياه. لكنها ترتبط بطبيعة المراحل التاريخية وأنماط الإنتاج الاجتماعي فيها؛ فهي لم تكن واحدة خلال التاريخ البشري؛ إذ اندثر بعضها، وعاد بعضها ليكون غير جمالي- لا فني، في حين اكتسبت أشكالٌ أخرى المرونة اللازمة لتندمج في الوعي الاجتماعي الجمالي لأنماط الإنتاج الاجتماعي اللاحقة، متخذةً مكانها إلى جانب الأشكال الجمالية الحديثة في المرحلة المحددة تاريخياً. ولا يمكن التنبؤ بالأشكال التي قد تظهر مستقبلاً، فذلك شأن يرتبط بقوانين الفن الداخلية، وعلاقته العضوية بقوانين التطور الاجتماعي الموضوعية. غير أن تنوع الأشكال الجمالية ظل يدور عبر الزمن في فلك محتوى الفن، ولم تكن تلك الأشكال سوى الأدوات التي يحقق فيها الفن «وجوده الواقعي».

هذا ما سنحاول البدء في إلقاء بعض الضوء عليه في مقالنا اليوم:

يرتبط الوعي الجمالي- الفن، أو ما يمكن أن نطلق عليه الحاجة إلى الجمال بالعمل. وعن طريق العمل اتخذ الفن أشكاله الأولى. وقد ظل متّسقاً معه مندمجاً به زمناً طويلاً قبل أن تفصله تعقيدات الحياة الاجتماعية متخذاً خصوصيته وخاصياته، ومحدداً مجاله الخاص بها. وظهرت الأشكال البدائية الأولى للفن في الفترة التي تلت تشكّل الوعي البشري بضرورات تملك العالم عن طريق العمل المباشر الممتد لآلاف السنين. وهو ما يقدم تفسيراً عن ارتباط بعض أشكال الفن ببعض المهن فترات طويلة من الزمن قبل أن تستقل في مجالها الخاص.

وقد وجد الباحثون الآثارَ الأولى للفن التشكيلي خلال بدايات العصر الحجري القديم مع نضوج نظام المشاعة البدائي، وتكوّن علاقات المجتمع الأمومي، وظهور أول تقسيم للعمل في التاريخ البشري، وكان بين الرجل- الصيد، والمرأة- جني الثمار، حين استطاع الإنسان القيام بصناعة أدوات عمله من الحجر والقرون، وظهرت بدايات اللغة لديه. ويفترض الباحثون أن محاكاة عمليات الصيد في ذلك العصر، هي البدايات الأولى للفنون المسرحية، وأن الصراخ خلال تلك المحاكاة، هي بدايات الشعر والموسيقى. بمعنى، أن النشاط الفني حدث في ذلك العصر، غير أن إدراك البشر آنذاك لنشاطهم وأعمالهم الفنية مسألةٌ لا يمكن البت بها.

وقد جهد الباحثون في استقصاء أسباب انتقال الإنسان البدائي من النشاط العملي المباشر المفيد وصناعة الأدوات، إلى نشاط فني- غير مفيد. وخرج منظرو البرجوازية بنظريتين لا تزالان تجدان أصداءً لهما حتى اليوم.

الأولى: نظرية اللعب التي خرج بها شيللر، وهي تفترض حاجة الإنسان البدائي إلى اللعب الذي يذهب به إلى الوهم دون سعي إلى تحقيق أي هدف في ظروف كان يخوض فيها صراعاً وجودياً مع قوى الطبيعة المتفوقة!

إن محاولة تسويق الفن منذ نشوئه مستقلاً عن العمل والعلم، وكحالة للراحة وتحصيل الاعتدال النفسي، هو أمر غير منطقي، لجهة أنّ ظهور أشكال الإبداع الفني الأولى تمَّ في ظروف جَهِلَ فيها الإنسان عالمه المحيط، وذهب إلى تفسيره بالسحر والغيب. وها هو السحر اليوم زائلٌ، لكن الفن باقٍ، بل تعددت تقنياته وأشكاله، وتبدّلت وتطورت.

الثانية: نظرية السحر التي خرج بها ريناك، وهي تبدو أكثر واقعية من الأولى لجهة أنها ترى أنّ للصور والنقوش البشرية الأولى قوةً سحريةً جبارة احتاجها الإنسان للتغلب على قوى الطبيعة. ولهذه التصورات الساذجة عن العالم والمرتبطة بالسحر كأول شكل من أشكال الأديان علاقةٌ بالإبداع الفني تمثله المحاكاة المسرحية البدائية لعملية صيد صورةِ الوحش كقرين للوحش الحي، وتمثيلِ النساء للآلهة في العصر الأمومي..

ورغم أن تفسير العالم بالسحر يبدو ساذجاً اليوم إلا أن تلك الفائدة مثّلتْ أول أشكال المعرفة الإنسانية المركبة للعالم

ورغم أن تفسير العالم بالسحر يبدو ساذجاً اليوم، ورغم أن الفائدة المتخيلة غير المباشرة للأشكال الأولى للإبداع الفني المرتبطة بالسحر، تبدو ضئيلةً أمام الفائدة الواقعية المباشرة المتمثلة بالصيد، إلا أن تلك الفائدة مثّلتْ أول أشكال المعرفة الإنسانية المركبة للعالم، كما مثّلت أول أشكال محاكاة الطبيعة ومعرفة وإبداع كائناتها، بعد أن ظهرت ميول الإنسان لإدراك العالم وقوانينه الموضوعية حين تحرر العمل من أشكاله الغريزية الأولى التي تضمن بقاء النوع وجودياً، وهو ما مهد الطريق أمام التطور المعرفي البشري اللاحق.

وعلى ذلك، فإن أسباب نشوء الفن واقعياً، تختلف عما تخرج به النظريتان السابقتان. فالفن لم يكن منذ نشوئه ميداناً لتفريغ طاقات فائضة، أو مجالاً لعرض خصوصية فردية أو اجتماعية؛ إذ لم يكن إنسانُ ذلك العصر يملكُ إدراكاً لفرديته أو لكينونته الاجتماعية بعد. ولم تشغل تلك الموضوعات حيّز نشاطاته العملية المتمثلة بضرورات بقائه على قيد الحياة. تلك الضرورات التي عنها خرجت حاجته إلى الإبداع الفني كحاجة للمعرفة، واستخلاص ما هو عام في عالمه الموضوعي.

بمعنى، أن الفن شكّل منذ نشوئه الجوانب المعرفية التي اتصلت بالمنفعة غير المباشرة للإنسان، وكان علماً إلى جانب كونه فناً. ولربما تشكّل النقوش البشرية الأولى أول تدوين معرفي للإنسان. وارتباطه بالمعرفة هو بالضبط ما هيأ كمال الفن عبر العصور، ولم يُعرف فصل للفن عن المعرفة إلا في عصور تشويه المعرفة البرجوازية الحديثة.

إنَّ الشعور والإبداع الجماليان إذاً لا ينفصلان عن المعرفة، بل ينموان بازدياد المعرفة والحاجة إليها. وهما ليسا بلاهدف، غير أن الهدف يخرج عن نطاق تلبية الحاجات الأساسية الضيقة. ولا- ولن- يستطيع الإنسان إبداعاً جمالياً أو إنتاجاً لمعرفة جمالية، طالما قُيّد بضغط حاجاته الأساسية للحياة التي تحشره في زوايا الأنانية والفردية والخلاص الفردي.

إن تقييد الإنسان بضرورة تحصيل أسباب عيشه، هو تقييد لكل انفعال وشعور لديه بالغريزة والمنفعةَ المباشرةَ التي تلجم قدرته على فهم وتقييم الظواهر في العالم الموضوعي والتعرف على قوانينها الموضوعية، وبالتالي، عجزه عن تملك العالم تملكاً معرفياً جمالياً. بمعنى أكثر وضوحاً، إنه محاكاة عكسية مشوهة عصرية- لا يمكن أن تستمر- لظروف الصراع على البقاء التي تجاوزها إنسان نياندرتال قبل آلاف السنين.

ستالين زعيمٌ للهنود الحمر

من المواكب الجماهيرية الفريدة التي كانت تخترق شوارع مدينة نيويورك بمناسبة الأول من أيار منتصف الثلاثينات بعد أزمة الكساد العظيم، تلك المواكب التي حمل المشاركون فيها لافتات كتب عليها: «يا عمال العالم اتحدوا»، «في سبيل أمريكا سوفييتية»، إلى ستالين زعيم الهنود الحمر والألقاب الشيوعية للمدن الأمريكية.

■ لؤي محمد

يخبرنا التاريخ الاجتماعي والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية عن محطات فريدة في النصف الأول من القرن العشرين. تلك المحطات التي تعرضت للتشويه والتجاهل لعقود طويلة منذ السياسة المكارثية.

في تلك الفترة كانت مدينة نيويورك «عاصمة الشيوعيين الأمريكيين»، وعرفت ولاية كاليفورنيا باسم «كاليفورنيا الحمراء» حسب مؤلفات البروفيسور موريس آيسرمان أستاذ التاريخ في جامعة هاميلتون. ويعتبر آيسرمان واحداً من المؤرخين الحاليين الذين اعتمدوا ثنائية «الصعود والهبوط» لكتابة تاريخ الشيوعيين في الولايات المتحدة الأمريكية، من محطة الصعود التي بدأت بعد الثورة الروسية الأولى 1905 إلى محطة الهبوط التي بدأت بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي 1956.

أما عن ستالين الذي أصبح زعيماً للهنود الحمر في أمريكا، فتلك قصة أخرى. إذ دحرت القوات السوفييتية على تخوم مدينة موسكو عام 1941 قوات هتلر ومحور الفاشية النازية، وبدّدت أسطورة ألمانيا التي لا تقهر، ليعلن الهنود الحمر ستالين زعيماً فخرياً لهم بعد تلك المعركة.

وفي عام 1941، تم إرفاق اللقب بقلنسوة الريش التقليدية التي تحدد صفة القائد العسكري وتمنحه قوة روحية وتحصنه. وقال مصدر في متحف تاريخ روسيا الحديث، إن الزعيم السوفييتي قد نال هذا اللقب، من اتحاد الهنود الحمر في أمريكا، الذي يضم 27 قبيلة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبلدان أمريكا الوسطى.

كتب إدوارد كارتر رئيس الجمعية الأمريكية للمساعدة العسكرية لروسيا في الحرب العالمة الثانية برسالة إلى السفير السوفييتي في واشنطن: تم عرض الكثير من القادة على زعماء القبائل، ولكن في المحصلة تم اختيار يوسف ستالين قائداً متميزاً لهم عام 1941. لم يتسنّ تسليم غطاء الرأس المريش لستالين شخصياً، لأن الحرب العالمية الثانية كانت في عامها الثاني تلك السنة، ولذلك تم تسليمه لإدوارد كارتر، وفي ديسمبر 1944 أرسلت هذه الهدية الرمزية إلى أحد المتاحف السوفييتية حسب «نوفوستي».

أخبار ثقافية

مكتبة فلسطينية عامة

افتتح الاتحاد العام للكتاب الفلسطينيين في مقره في دمشق مكتبة عامة تضم إضافة إلى الكتب قاعة للمطالعة، ولوحة شرف لشهداء الاتحاد الكتاب والصحفيين والحركة الثقافية الفلسطينية، إضافة إلى أسماء المتبرعين بالمكتبة من أشخاص وهيئات. وأوضح اتحاد الكتاب الفلسطينيين في كلمة الافتتاح أن هذه المكتبة بوضعها الحالي هي البداية على أن يتم توسيعها مستقبلا لتكون مرجعية لكل المهتمين بالقضية الفلسطينية وبالثقافة. وضمن مسعى لتعميم الثقافة لتكون الكلمة رديفاً في تحرير فلسطين. ويذكر أن 80% من محتويات المكتبة تبرعات ومساهمات من جهات، وتحوي كتباً من مختلف الموضوعات من أدب وفكر وسياسة وغيرها.

متحف الشاي الأسود

افتتحت الصين أول متحف للشاي الأسود في مدينة تشيبي. وقد جمع أكثر من ألفي قطعة أثرية تتعلق بثقافة الشاي الأسود على مساحة 2600 متر. وتم تسمية تشيبي بـ «أصل طريق الشاي القديم» من قبل لجنة الشاي الدولية في العام 2015، وتشتهر بشايها الأسود على شكل الطوب، وهو نوع من الشاي يتم ضغطه وتشكيله على هيئة الطوب تحت درجات حرارة مرتفعة. ونقل عشرات آلاف التجار في القرن السابع عشر الشاي المذكور على طول طريق الشاي الممتد على 6500 كيلومتر، والذي كان يربط مقاطعة هوبي بوسط الصين مع مدينة سانت بطرسبورغ الروسية.

كانوا وكنا

كيف كان حال الشعب السوري مع رغيف الخبز قبل ثلاثين عاماً؟ في الصورة كاريكاتير قديم يعطينا صورة عن ذلك الحال. إذ يجلس فاسد في الأعلى، ويتلاعب بلقمة الفقير، ويستغل حاجته إلى رغيف الخبز. الكاريكاتير منشور في جريدة قاسيون العدد 111 كانون الثاني 1989.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 3/11/2019» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

رباعيات المرأة في الأدب الكردي

من وسط الأفكار اليارسانية، ذلك التيار الفلسفي المعارض الذي ظهر قبل 1000 عام في جبال إيران، نظمت الرباعيات النسائية في الأدب الكردي، الرباعيات المعاصرة لرباعيات الخيام في الأدب الفارسي.

■ عمر هيواني

مجالس الطنبور

عاشت جلالة خانم في لورستان خلال القرن الخامس الهجري، أجادت العزف على الطنبور، والآلات الموسيقية التي تصاحب طقوس اليارسانية. وفي مجلسها المشهور، الذي عرف بمجلس «نور الإله». التقى أهل الأدب والمعارف، وتكمن أهمية جلالة خانم في تهافت الناس على مجلسها والاعتقاد بأنها أنجبت «شاخوَشين»، الذي يعدّه أتباعه إلهاً، أو ظلاً للإله، مع اعتبار والدته جلالة، إحدى الملائكة على الأرض. تقول في إحدى الرباعيات: هو الفارس الذكي شاخوَشين، ما هو إلاّ وحي السماء السابعة. ولا ينتقص في أنهم يعدّونه لقيطاً. ولدته جلالة ابنة ميرزا أمان اللّه. توثّق هذه الرباعية، قصةَ ميلاد إله اليارسانية «شاخوشين»، من هذه الشاعرة، حيث ادّعت أن خصلة من شعاع الشمس، أودعت رحمها نطفة «شاخوشين/نبتة الشمس».

أسطورة الوردة والبلبل

في رباعية أخرى، توثق جلالةُ خانم، أسطورةَ البلبل والوردة؛ المنتشرة عند العديد من شعوب الشرق، تقول الأسطورة بأن البلبل والوردة ملائكة في تخوم مَنْهَل من مناهل الجنة، وقطعت الوردةُ، عهداً للمنهل، بألّا تتزوج من أحد سواه، لكنها وقعت، بعدئذ في حب البلبل، ووجدت أن ميثاق عهدها مع المنهل، يحول دون زواجها من البلبل، فوعدته، أنها ستزوجه من ابنتها «عبير»، التي تحمل بها من المنهل، لكن، شرط ألاّ يفشي بالسر لأحد، فأقسم البلبل على ذلك، وفي المساء، عادت الوردة إلى المنهل، وقالت له بأنها وعدت البلبل أن تزوجه من ابنتها عبير، فاستحسن المنهل الأمر قائلاً: ولِمَ لا؟

عند انتهاء مدة الحمل، تهيأت الوردة، بعد أن جاءها المخاضُ، فعرف البلبل الأمر، وحضر حالاً، وبدأ التغريد فرحاً، لكن الوردة رغم آلام المخاض، لم تنسَ أن تنبهه بين الحين والآخر بلمحة من عينيها، كي يكفَّ عن التغريد، لئلّا يفتضح أمره وينكشف سره، غير أن البلبل العاشق، لم يعرْ انتباهاً لتحذيراتها، فظل يغرد حتى الفجر، حيث اقتربت الوردة من وضع حملها، وعندما سمع النسيمُ تغريدَ البلبل من بعيد، علم بأن ثمة أمراً بليغاً سيحدث، إذ كان هو الآخر مغرماً بـ عبير، منذ زمن طويل، فجاء إلى المكان، ليجدَ البلبل غاطاً في نوم عميق، متعباً من الانتظار والتغريد، فانتهز النسيمُ الفرصة السانحةَ، وخطف عبيراً، وعندما استيقظ البلبل، سأل الوردةَ عن عبير، فأخبرته بما حدث، ولامته، قائلةً: «ألَمْ أحذّرك أن تكفَّ عن التغريد». فاضطر أن يجددَ العهدَ مرة أخرى، غير أنه ظلَّ على طبعه، مما سبب في معاقبتهما وطردهما من الجنة سويةً، ولايزال البلبل على الأرض، دون أن يبلغَ مرادَه. فتقول جلالة خانم، في رباعيته: يا معشر الأحبة، شاركوا البلبل بكاءه لفقدان عبير، ألا أيها البلبل المغرد، أنا الوردةُ، جئتكَ مجددةً العهدَ بتزويجكَ من عبيرٍ.

في رباعية أخرى توثق جلالةَ خانم أسطورةَ البلبل والوردة المنتشرة عند العديد من شعوب الشرق

هيجان النهر وهموده

تعتبر ريحان خانم لورستاني من المقرّبات لـ «شاخوشين»، وقد خصَّصت معظم قصائدها له، عاشت في القرن الخامس الهجري. كانت عازفة بارعة على الطنبورة، والآلات المصاحبة لحلقات ومجالس اليارسانية، ومن رباعياتها الشهيرة، المتداولة إلى الآن: أيا خوشين، أيا خوشين، أدرت رأسي، ليلة أمس بخمرة شوقك، ولازلتُ ثملةً، أنا الآن قادمة إليكَ، محملةً بالورد والريحان، صحبةَ عامة الناس وخاصتهم من المؤمنين بكَ نورَ للإله. وتقصد ريحانه خانم بالورد والريحان، جلالة خانم وكاكه ردا، اللذين توليا رعاية خوشين من الصغر.

وتقول في رباعية أخرى: كنتُ شاهدةً لدى عرش الكيان «مقر خوشين»، المطلِّ على مجرى نهر ماتيان، فشاهدتُ النهرَ في هيجانه ثم همودِه، ولعله بذلك أسلم روح إيمانه إلى خوشين. ونهر «ماتيان»، هو الاسم القديم لنهر «ماديان» الحالي، الواقع بين «كودشت»، و«مه لاي خورم».

قاسيون
2020
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار